عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين

نبيل الصالح

Settlers' Violence and its Impact on Palestinians

Nabil Al-Saleh

جميع الحقوق محفوظة

تشرين الأول ٢٠١٤

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ١٠٢٦٦٩٢ ٢ (٩٧٢)

فاكس: ٥٠٢٦٦٩٢ ٢ (٩٧٢) - ص.ب ٩٥٩١

e-mail: madar@madarcenter.org

www. madarcenter.org

هذا البحث بدعم من دائرة شؤون المفاوضات..

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله . فلسطين

ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ١٤٣٧٨٩٢/٤ ٢ (٢٧٩) - فاكس :٢٤٣٧٨٩٢/٦ ٢ (٢٧٩)

www.al-ayyam.com

e-mail:info@al-ayyam.com

ISBN 978 9950 00 001 8

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويات

المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ..... ٧

خلفية عامة ٩

مصادرة الأراضي والمستوطنات ١٢

الحواجز وإعاقة حرية التنقل ١٧

سلب المياه وتأثير جهاز الصرف الصحي للمستوطنات
على حياة الفلسطينيين ٢٤

الأضرار البيئة التي تسببها مستوطنات القدس المحتلة ٣٠

عنف المستوطنين..... ٣١

مواسم قطف الزيتون..... ٣٧

الاعتداء على الأطفال ٣٩

عدم ثقة الفلسطينيين في مؤسسات الاحتلال؛ الشرطة والقانون..... ٤٣

الخليل – خلفية عامة ٤٧

الظروف الحياتية للمواطنين الفلسطينيين في منطقة H2 ..... ٤٨

ازدياد الأوضاع الإنسانية والاقتصادية سوءًا في الخليل ٥٠

مصادر ٥٥

المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧

يحاول هذا التقرير، مستندا على تقارير مؤسسات غير حكومية معنيّة بمتابعة الاحتلال وأثره على حياة الفلسطينيين، جمع المعلومات حول تأثير المستوطنات على حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانيّة للفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وتحديدا القدس والضفة الغربية.

يتوقف التقرير بشكل محدد عند تأثير عنف المستوطنين على حق الفلسطينيين في الحرية في التنقل، الحق في مستوى معيشة لائقة، وفي تأثير سلب الأراضي والمعيقات المادية على حق الفلسطيني في التملك وفي البناء والتوسع. كما يتطرق لتأثير سلب الأراضي وعنف المستوطنين على منالية الفلسطينيين للخدمات الصحيّة والتعليم وفرص العمل والتواصل الثقافي والاجتماعي.

بالإضافة، يتوقف التقرير عند تأثير سلب المستوطنين لينابيع المياه وتأثير هذا على حياة المزارعين وعلى المياه المتاحة للاستهلاك المنزلي. كما ويتناول تأثير إهمال وانعدام مصارف الصرف الصحيّة على البيئة عموما وجودة المياه للفلسطينيين على وجه الخصوص. يتوقف التقرير بشكل خاص عند عنف المستوطنين، أنواعه ومناطق توزعه الجغرافية، وتأثير كل هذا على سبل معيشة الفلسطينيين ويرصد ظاهرة ازدياد العنف في موسم الزيتون وتأثيره على الحياة الزراعية والمزارعين. كما يرصد التقرير تأثير عنف المستوطنين على الأطفال والآثار النفسية والتعليمية عليهم.

كما يرصد التقرير أيضا حالة مدينة الخليل، ومن خلال التقارير المختلفة يتوقف

عند تأثير عنف المستوطنين المباشر وغير المباشر، على جوانب مختلفة من حياة أبنائها، ومن ضمنها، الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والحق في التعليم والتنقل.

ونتوقف في نهاية التقرير عند سياسات غض النظر التي تنتهجها مؤسسات الاحتلال تجاه عنف المستوطنين. ويستشهد التقرير بإحصائيات لمؤسسات مختلفة ليظهر الدور الكبير الذي تساهم فيه هذه السياسة في استمرار بل وازدياد عنف المستوطنين، بسبب التجاهل المنهج من قبل سلطات الاحتلال.

ولا بد من الإشارة أن التقرير لا يتطرق إلى تأثير الاحتلال بشكل عام، إنما يتركز في عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين، وأن كان من الصعب الفصل بين عنف جيش الاحتلال والشرطة والمؤسسة القضائية وتأثير جدار الفصل العنصري من ناحية، وبين عنف المستوطنين وتأثيره على حقوق الإنسان الفلسطيني من ناحية أخرة. إذ وكما سنشير لاحقا فإنه لولا المشاركة العسكرية في الإدارة الروتينية اليومية للسكان الفلسطينيين، لم تكن إسرائيل لتستطيع التوسع إقليميا، ولا إبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم وبناء المستوطنات عليها. ولم يكن باستطاعة المستوطنين انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني كما يفعلون اليوم. كما أن سياسات غض النظر في معاقبة المستوطنين تساهم وبشكل كبير في استمرار الانتهاكات المختلفة، كما سنشير لاحقا.

بالإضافة، وكما تشير تقارير لمؤسسات حقوقية غير حكومية، يرتبط جزء من أسباب بناء جدار الضم والتهجير، وتغيير مساره، مباشرة بمصلحة المستوطنين وتوسع المستوطنات، وعليه، المعاناة الإنسانية الناتجة من هذا الواقع لها علاقة مباشرة بمشروع الاستيطان وبالمستوطنات، مع هذا لن يتوقف هذا التقرير كثيرا عند هذا الجانب.[1]

---

١ للاطلاع حول هذا الموضوع يرجى مراجعة التقرير المشترك لمؤسستي بيتسلم وبمكوم بعنوان بحجة الأمن (٢٠٠٥) (بالعبرية) على الرابط: http://bimkom.org/wp-content/uploads/200512_Under_the_Guise_of_Security_Heb.pdf

خلفية عامة

حين وُضِعت سياسة إسرائيل المستقبلية المتعلقة بالاستعمار اليهودي للضفة الغربية، والتي بقيت على حالها حتى اليوم، لم يكن قد مضى على نهاية حرب ١٩٦٧ سوى أسبوعين .يتمثل المبدأ الأساسي في هذه السياسة، بحسب الباحث ايلان بابي في مقالة له نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية (بابي، ٢٠١٢) بتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق «فلسطينية»، وأُخرى «غير فلسطينية». ويضيف بابي أن يغآل ألون كان أول مَن نسّق أول رسم لخريطة الاستعمار اليهودي في الضفة الغربية . لقد كان وزيراً للعمل في الحكومة الإسرائيلية بعد حرب حزيران ١٩٦٧، لكنه لم يكن مهتماً بهذا المنصب، وركّز اهتمامه بعد الحرب مباشرة على استعمار الأراضي المحتلة، وجعله شاغله الأساسي. وكان هو أول من فكّر في دقّ أسافين في تلك المناطق.

مرّ النشاط الاستعماري في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ بثلاث فترات متمايزة، ويبدو التمايز في كثافة مصادرة الأراضي وفي التوجهات الاستراتيجية للاستعمار. المرحلة الأولى، استمرت بين ١٩٦٧–١٩٧٧ وتعبر عن تنفيذ خطة ألون. وتتلخص الخطة بضم القدس وبناء شبكة مستعمرات على امتداد وادي الأردن نزولا على طول الحدود مع الأردن. أما بالنسبة للحدود الغربية للضفة اقترحت الخطة إجراء تعديلات طفيفة على حدود ١٩٦٧ مع تجنب تأسيس مستعمرات في المناطق ذات كثافة السكان العالية، هذا طبعا باستثناء الاستيطان والتوسع في القدس الشرقية (كنفاني وغيث، ٢٠١٢).

مع انتهاء هذه المرحلة، عام ١٩٧٧، كان هناك نحو ٦,٠٠٠ مستعمر في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) يعيشون في ٢٨ مستعمرة زراعية حول القدس في وادي الأردن.

أمـــا المرحلة الثانية والتي اســـتمرت حتى عـــام ١٩٩٣ وهي الفترة التي تميز صعود حزب الليكود إلى الحكم مع حكومة مناحيم بيغن، وقد ترك أرئيل شارون، وزيـــر الزراعة ورئيس لجنة الاســـتيطان في هذه الحكومة، بصمات واضحة على المشروع الاستيطاني. وقد عدّل في حينه، على خطة آلون عبر الدعوة إلى توسيع الاستيطان أيضا على المنحدرات الغربية للضفة الغربية وليس فقط على حدودها الشـــرقية. وأكثر ما ميّز خطة شـــارون والتي تمت المصادقة عليها من الحكومة والكنيســـت في نهاية ١٩٧٧، كان التحول من الاســـتيطان الزراعي أساسا إلى الاســـتيطان والاســـتعمار المدني المديني (كنفاني وغيـــث، ٢٠١٢:٧). وقد نتج عن هذه الخطة ازدياد رهيب في عدد المســـتوطنين، حيث وصل عددهم في الضفة الغربية إلى ١١١,٦٠٠ مســـتوطن، يسكنون في ١٢٢ مستعمرة في كافة أنحاء الضفة. هذا إضافة إلى ١٥٣ ألف مســـتوطن، ليصل المجموع إلى ٢٦٥ ألف مســـتوطن في الضفة والقدس.

أمـــا المرحلة الثالثة ١٩٩٣ حتى اليـــوم، فأكثر ما يميزها هو التمدد الداخلي. فعلـــى الرغـــم من أن الزيادة في عدد المســـتعمرات الجديدة التي تم تأسيســـها خلال هذه الفترة، باســـتثناء المستوطنات التي تسمى «عشوائية» انخفض مقارنة بفترات ســـابقة، إلا أن التوســـع داخل المســـتعمرات القائمة استمر وبقوة أكبر. الأمر الذي ســـمح بمضاعفة عدد المســـتعمرين ومساحة الأراضي التي استولت عليها المستوطنات.

لغايـــة نهايـــة عام ٢٠١٢، أقيمت فـــي أنحاء الضفة الغربية ١٢٥ مســـتوطنة إســـرائيلية، اعترفـــت بها وزارة الداخلية كبلدات. كمـــا أقيمت، قرابة ١٠٠ بؤرة استيطانية– وهي مستوطنات أقيمت من دون تصريح رسمي ولكن بدعم ومساعدة من الوزارات الحكومية . بالإضافة إلى عدة تجمعات استيطانية يهودية في داخل

مدينـــة الخليل والتي تحظى بدعم حكوميّ. كمـــا واقيم ١٢ حيًا في أنحاء الضفة يسري عليها القانون الإسرائيليّ، وضُمّت إلى منطقة نفوذ القدس. إلى جانب ذلك، ساعدت الحكومة أيضا على إقامة عدة مسوّرات من المستوطنين في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وهي تموّل حراستها.

يُقـدّر عدد المســتوطنين في الضفة الغربية بما لا يقلّ عن ٥٣١ ألف شــخص: ٣٤١,٤٠٠ شــخص كانوا يســكنون مع نهاية عام ٢٠١٢ في مستوطنات الضفة، و١٩٠,٤٢٣ شخصًا كانوا يسكنون في الأحياء الإسرائيلية في القدس الشرقية مع نهاية عام ٢٠١١ («بيتســيلم»، ٢٠١٤). وفي تقرير آخر للمركز الفلسطيني تشير الأرقام أن عدد المســتوطنين وصل إلى ما يقارب ٦٥٠ ألف مستوطن.(Munayyer, 2012) تجدر الإشارة أنه ووفق معطيات دائرة الإحصاء المركزية، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة (باســتثناء القدس الشــرقية) في عام ٢٠١٠، بـ ٤,٩٪، وهذه النسبة تزيد بـ ٢,٦ عن الزيادة الحاصلة على مجمل السكان في إسرائيل في هذا العام. وأن ٢٩٪ من الزيادة الحاصلة على المستوطنين تفسّر بواسطة الهجرة من بلدات داخل إسرائيل إلى المستوطنات (بتسلم، ٢٠١٢).

أما فيما يتعلق بالأراضي، فيشــير تقرير مؤسسة ماس (٢٠١٢) أن إجمالي مساحة البناء في مستعمرات الضفة (باستثناء القدس) نحو ١٧ مليون متر مربع، ٧٥٪ من هذه المساحة مخصصة للسكن. أما المساحة المتبقية فتم تخصيص نحو ٣٠٪ منها للصناعة، ونســبة مشــابهة لأغراض التعليم والثقافة والباقي للمباني العامة. ويضيف التقرير أنه وعلى الرغم من أن المســاحة المبنية للمســتعمرات لا تزيد عن ١٪ من المســاحة الكلية للضفة الغربية، إلا أن مساحة الأراضي التابعة لمخططات تنظيم المســتعمرات والمجالس الإقليمية تسيطر على ٤٢٪ من مساحة الضفة (كنفاني وغيث، ٢٠١٢).

مصادرة الأراضي والمستوطنات:

إن الأراضي المجاورة للمستوطنات هي جزء من سلسلة طويلة من المساحات التي تمنع إسرائيل الفلسطينيين في الضفة الغربية من الوصول إليها: غور الأردن، شرقي القدس، مناطق التدريب، مناطق المستوطنات ذاتها وغيرها من المناطق. كل قطعة أرض تغلقها إسرائيل أمام الفلسطينيين تنضم إلى سابقاتها من الأراضي، وهي تعرقل وتيرة الحياة لملايين الفلسطينيين («بيتسيلم»، ٢٠٠٨). في هذه الحالة، فإن الضرر يلحق بالدرجة الأولى بأصحاب الأراضي والمزارعين ويحرمهم من كسب قوتهم. كما أن إغلاق الطرق ومنع الوصول يمس أيضا بخيارات التطوير العمراني للفلسطينيين، ويقلل من إمكانيات الاستجمام والنقاهة في أحضان الطبيعة والاستفادة من موارد الأرض.

«أراضي دولة» ومعيقات ملموسة كوسيلة لمصادرة أراض فلسطينية لمصلحة المستوطنين

إن منع وصول الفلسطينيين إلى الأراضي المجاورة للمستوطنات هو نتيجة مباشرة لمشروع الاستيطان ذاته وجزء لا يتجزأ منه. وقد قامت السلطات الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، في الغالب بواسطة الإعلان عنها «أراضي دولة»، وبهذه الطريقة استطاعت الاستيلاء على أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ دونم، وهم ما يقارب ١٦٪ من أراضي الضفة الغربية، صودرت معظم هذه الأراضي بين السنوات ١٩٩٢–١٩٩٧ (بتسليم، ٢٠١٠).

بالإضافة، استطاعت المستوطنات، بمساعدة الدولة، الاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة، ويشير ذات التقرير «كل الوسائل متاحة: سياسة الاستيطان في الضفة الغربية (٢٠١٠)» أن ٢١٪ من الأراضي المبنية داخل المستوطنات هي

أراض بملكية فلسطينية خاصة. وعليه، علاوة على أن المستوطنات غير قانونية بالعرف الدولي، يشكل وجودها في الضفة الغربية خرقاً مستمراً ومتراكماً لحقوق الإنسان الفلسطيني في جميع المجالات، ومن بينها، حقه في التملك، الحق في مستوى معيشة لائق، الحق في حرية التنقل.

تستعمل المستوطنات ومصلحتها ذريعة من ذرائع مصادرة أراضي الفلسطينيين ومنع وصولهم إلى أراضيهم المجاورة للمستوطنات. وتشكل هذه الطريقة إحدى الطرق الكثيرة المستعملة لتوسيع المستوطنات. وقد قامت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بترسيخ وتشريع إغلاق الأراضي في محاولة لاحقة منها لشرعنة المعيقات والجدران المختلفة التي أُقيمت حول المستوطنات بعيدا عن بيوت المستوطنين، الأمر الذي يلحق أضرارا جسيمة بجميع جوانب حياة الفلسطينيين.

ويشير ذات التقرير(«بيتسيلم» ٢٠١٠) أن شق طرق للدوريات ووضع معيقات ملموسة على أراضي الفلسطينيين المجاورة لهم، مرة بمصادقة السلطات ومرة بدونها، هي إحدى الوسائل التي يقوم بها المستوطنين للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

اعتداء المستوطنين على الفلسطينيين وترهيبهم كوسيلة لسلب الأراضي

بالإضافة إلى نهب الأراضي، يقوم المستوطنون بالاعتداء على الفلسطينيين وطردهم بالقوة من الأرض، بحيث أن المزارعين هم المتضررون بالدرجة الأولى. وقد وثقت «بيتسيلم» في هذا السياق حالات من إطلاق النار، التهديد بإطلاق النار والقتل، الضرب باللكمات، أعقاب البنادق والمقابض والعصي، رشق الحجارة، إطلاق الكلاب، محاولات الدهس، إتلاف المعدات الزراعية

والمحاصيـــل، ســـرقة المحاصيل، قتل الحيوانات الأليفة وســـرقة البهائم التي تســـتعمل في أعمـــال الأرض والفلاحة، طلب بطاقـــات الهوية بدون صلاحية وسرقة الوثائق («بيتسيلم»، ٢٠٠٨).

ويضيف التقرير أن السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون لا تفعل ما يلزم من أجل القضاء على ظاهرة عنف المســـتوطنين وتطبيـــق القانون على المخالفين، بل تنضم هذه السلطات إلى المستوطنين وتقوم بإغلاق الطرق الموصلة إلى الأراضي المجاورة للمستوطنات. ويقوم الجنود بصورة دائمة بطرد الفلسطينيين من الأراضي الزراعيـــة، وفي بعض الأحيان بوجود المســـتوطنين. وقد أقامت إســـرائيل حول المســـتوطنات منظومة من المعيقات المحسوســـة على الأرض- الأسلاك الشائكة، طرق الدوريات، وسائل الإضاءة والمجسات الالكترونية، بعيدا عن أقصى البيوت في المستوطنات، وهكذا يضمون الكثير من الأراضي للمستوطنات.

«مناطق أمنية خاصة» وسيلة إضافية لسلب الأراضي ومصادرتها

تبـــرز بصورة خاصة في هذا الســـياق خطة «المنطقـــة الأمنية الخاصة» التي قامت إســـرائيل في إطارها بإحاطة ١٢ مستوطنة في الضفة الغربية بمساحات من الأراضي لا يُســـمح للفلســـطينيين بدخولها. ازدادت المساحة الإجمالية لهذه المســـتوطنات من ٣,٢٣٥ دونما في الســـابق إلى ٧,٧٩٣ دونما بعد إحاطتها بالجدران والمعيقات، أي أن خطة «المنطقة الأمنية الخاصة» زادت من مســـاحتها بـ٢,٤ ضعف. أكثر من نصف الأراضي المعرفة على أنها «منطقة أمنية خاصة» هي ذات ملكية فلسطينية خاصة. وقد زاد حجم المناطق التي تم ضمها للمستوطنات خارج إطار هذه الخطة بضعة أضعاف، حيث لا تســـري على الإغلاق العشوائي وغير القانوني القيود الرسمية، كما أن مستوى الرقابة عليها أقل. يمكن التقدير

بأن المساحة الإجمالية للأراضي التي تم إغلاقها أمام الفلسطينيين وتم ضمها للمستوطنات يصل إلى عشرات آلاف الدونمات. بناء على تجارب الماضي، فإن نهب هذه الأراضي سيتم ترسيخه وتوثيقه في السياسات الرسمية كلما اتسعت مشاريع ضم الأراضي للمستوطنات.

وبحسب ذات التقرير، يضطر المزارعون الفلسطينيون الذين يرغبون بالوصول إلى أراضيهم المغلقة إلى مواجهة منظومة بيروقراطية واستيفاء مجموعة من الشروط. وتطلب إسرائيل من هؤلاء المزارعين أن يثبتوا أولا ملكيتهم على الأراضي والحصول من الإدارة المدنية الإسرائيلية المرة تلو الأخرى على مواعيد يسمح لهم فيها بالدخول. كما أن الجهات الأمنية تبرمج وصول المزارعين إلى أراضيهم طبقا لرغبات جهات من المستوطنين. على هذه الخلفية يتنازل الكثير من المزارعين ويمتنعون عن محاولة الوصول إلى أراضيهم وفلاحتها.

يبرر المتحدثون الرسميون إغلاق بعض هذه الأراضي، خاصة مشروع «المنطقة الأمنية الخاصة»، بالاحتياجات الأمنية. وفقا لادعائهم، بعد إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية بقيت المستوطنات الواقعة إلى الشرق منه معرضة لهجمات عنيفة من قبل الفلسطينيين، ويمكن لمساحات الأرض المسورة أن تكون بمثابة مناطق إنذار. لكن إسرائيل تتيح للمستوطنين الدخول بصورة حرة وبدون رقابة إلى الأراضي التي من المفترض أن تكون مناطق إنذار فارغة، إلا أنها من الناحية الفعلية مغلقة أمام الفلسطينيين فقط. نتيجة لذلك، يتجول المستوطنون في أراضي الفلسطينيين المغلقة بصورة دائمة، وينهبون محاصيلهم، ويسكنون ويعملون في هذه الأراضي. وكل هذا يتنافى مع منطق «مناطق الإنذار»، وكذلك الأوامر العسكرية التي تعتبر هذه الأراضي مناطق مغلقة.

النهب والسلب لأغراض زراعية

للتوسع حول العلاقة بين مصادرة الأراضي الفلسطينية والمستوطنات، يرجى مراجعة تقرير «كرم نابوت»، من إصدار جمعية حاخامات لحقوق الإنسان (٢٠١٣)، والذي يرصد عملية مصادرة الأراضي الفلسطينية لمصلحة المستوطنين. ومن أهم استنتاجات التقرير توسع مساحة الأرض التي يزرعها المستوطنون في الضفة، إذ وصلت مساحتها إلى ٩٣ ألف دونم، وتعتبر هذه المساحة أوسع بكثير من المساحة التي تستعملها المستوطنات لحاجة المسكن، والتي تصل إلى ٦٠ ألف دونم (بدون مساحة المستوطنات في القدس). ويدعي التقرير أن السيطرة على الأراضي ونهبها لأغراض زراعية هي الأسهل والأقل تكلفة والأسرع للسيطرة على الأراضي الفلسطينية ووضع حقائق على الأرض. ويذكر التقرير أنه في العقدين الماضيين تقلصت المساحة التي يزرعها الفلسطينيون بمقدار الثلث، ويعود هذا إلى مشروع الاستيطان الذي توسع بشكل كبير. فمنذ عام ١٩٩٧ استولى المستوطنون على ٢٤ ألف دونم، ١٠ آلاف منها كانت بملكية فلسطينية فردية.

تقع أكثر المناطق عرضة لتوسع المستوطنات في ما يعتبر منطقة ج، وهي ذاتها المنطقة التي يُمنع فيها الفلسطينيون فعليا من البناء في حوالي ٧٠٪ من أراضي المنطقة، كما تطبق إسرائيل في نسبة ٣٠٪ المتبقية سلسلة من القيود التي تلغي عمليا إمكانية الحصول على تراخيص للبناء. ولا تسمح السلطات الإسرائيلية، من الناحية الفعلية، للفلسطينيين عامة بالبناء إلا ضمن الخطة التي صادقت عليها إسرائيل، وتشمل هذه الحدود أقل من واحد بالمائة من مساحة المنطقة «ج». (OCHA, 2009).

الحواجز وإعاقة حرية التنقل:

- **سياسات تخطيط الشوارع «نظام الشوارع الممنوعة» ومصادرة الأراضي:**

تتمثل إحدى آليات تقييد حركة الفلسطينيين في الضفة تتمثل بمنظومة الشوارع وحرمان الفلسطينيين من استخدامها، مقابل إتاحتها للمستوطنين والإسرائيليين. مع بداية الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، غيّرت سلطات الاحتلال، سياسة التخطيط التي ميّزت الفترات السابقة من الانتداب البريطاني والحكم الأردني، وتمركّزت هذه السياسة في خدمة المستوطنين. إذ يذكر تقرير لـ«بيتسيلم» بعنوان «نظام الشوارع الممنوعة في الضفة الغربية» (٢٠٠٤)، أن إقامة مستوطنات جديدة، ترافقت مع فتح شوارع ربطت بين المستوطنين وبين الطرق المركزية.

ويضيف التقرير أنه في كثير من الحالات ولضرورة تسهيل منالية استعمال المستوطنين للبنى التحتية، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة أراض، وتضييق الحيز على السكان الأصليين. ويستشهد التقرير بالخطة الرئيسية للاستيطان لسنوات ١٩٨٣–١٩٨٦ [٢] إذ إن أحد الأهداف المركزية لهذه الخطة تضييق فرص البناء للفلسطينيين («بيتسيلم»، ٢٠٠٤:٤).

- **سياسة إغلاق الشوارع وتأثيرها على حق الفلسطينيين في حرية التنقل، كسب العيش، الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والتواصل الاجتماعي والثقافي:**

توجد لإجراءات إغلاق الشوارع وتقييد الحركة والتنقل في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إسقاطات جمة على حياة الفلسطينيين وعلى حقوقهم، إضافة إلى

٢ وهي خطة عمل عليها مكتب الزراعة ووحدة الاستيطان في الهستدروت العالمية. وتعرف أيضا باسم «خطة دروفلس» على اسم رئيس الوحدة آنذاك.

كونها انتهاكا للحق في الحرية والحركة وإلى جانب الأضرار الجسيمة التي تلحق بمصادر كسب الرزق والجوانب الاقتصادية. لهذه الاعتداءات تأثير كبير على الحياة اليومية للفلسطينيين.

إذ يعد نظام الإغلاق سببا رئيسيا للكارثة الإنسانية في الضفة الغربية، وذلك لأنه يمنع الفلسطينيين من الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، ويمنع الأفراد من الوصول إلى أراضيهم وتبادل الزيارات فيما بينهم، والتوجه إلى أماكن عملهم و أماكن عبادتهم. وتضم أشكال العوائق المستخدمة لمنع الحركة الحرة للفلسطينيين نقاط التفتيش الدائمة و الطيارة، حواجز الطرق –التي تتكون من صفوف إسمنت طولها متر، بوابات حديدية، حواجز ترابية، جدران ترابية و هي عبارة عن سلسلة من الحواجز الترابية، خنادق، حواجز و نظام محكم للتصاريح.

وبحسب تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عام ٢٠٠٦، أن عمليات الإغلاق المستمرة في الضفة الغربية تؤدي إلى فصل المجتمعات و المدن عن بعضها البعض، خصوصاً في نابلس القدس وغور الأردن، وتشدد فرض القيود على تنقل المواطنين في المحافظات الشمالية و سكان نابلس إلى بقية مدن الضفة الغربية. كما تؤدي عمليات الإغلاق إلى ازدياد حجب حركة التنقل الفلسطينية عن مسالك الطرق الرئيسية التي يستخدمها الإسرائيليون، من خلال نصب كتل إسمنتية في مواقع إستراتيجية وحواجز عسكريّة مؤدية إلى هذه الطرق، والاستمرار في فصل غور الأردن جراء الإغلاق الأخير والسياسات الأمنية لدى الجيش الإسرائيلي، والاستمرار في بناء الجدار يزيد من مساحة الأراضي الزراعية المتبقية في «المناطق المغلقة» بين الجدار والخط الأخضر.

ويشير التقرير ذاته أن انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن تقييدات في الحركة،

تضر بالفلسطيني في جميع مجالات الحياة بدءا من زيارة المشافي أو زيارة الأهل والأقارب والأصدقاء، وصولا إلى الإضرار بقدرة الفلسطينيين على تسويق منتجاتهم كما جاء في التقرير. وتضر التقييدات بالتواصل الثقافي، وفي حالة القدس – كمركز حياة ديني وثقافي– تحد بشكل كبير من زيارة المجمعات الحضرية مثل نابلس رام الله الخليل أريحا والقدس. كما وتمنع هذه التقييدات في العديد من الحالات تقديم الخدمات الإنسانية. كما أن عدم القدرة على التنبؤ بشأن حال الشوارع والحواجز والتغييـــرات في الإجراءات الأمنية يعتبر أحد المعيقات الحقيقية التي تضيف على الأضرار الإنسانية بالموظفين الفلسطينيين بشكل خاص (OCHA, 2006).

لم تختلف الأوضاع من ناحية التقييدات على الحركة في عام ٢٠٠٧، إذ يشير تقرير لنفس المؤسسة بعنوان «تأثير الاستيطان على الجوانب الإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية «أن الحالة التي من المفروض أن تكون استثنائية في موضوع الحواجز والإغلاقات ومنظومة الشوارع المنفصلة بين الفلسطينيين والمستوطنين، تحولت إلى حالة دائمة في الأراضي المحتلة، وذلك بحجج أمنية (OCHA, 2007).

ويشـــير التقرير أن ٤٠٪ من الأراضي الفلســـطينية تقريبا صودرت لمصلحة المســـتوطنين وممنوعة من استعمال الفلســـطينيين، ومن ضمنها شوارع وموارد طبيعية (OCHA, 2007) . وشهدت الضفة في تموز ٢٠٠٧ نصب ما يقارب ١٠٠–١٢٠ حاجزا طيارا في الأسبوع، ما تسبب في تعطيل الحركة وتأخيرها، بالإضافة إلى تأثير غير المتوقع على مسار الحياة اليومية للفلسطينيين هناك. وفي حين تحولت الشوارع إلى وسيلة للتواصل بين المستوطنات فيما بينها من ناحية، وبينها وبين إســـرائيل من ناحية أخرى. وتشكل المستوطنات نفسها حواجز تمنع الفلسطيني من التنقل وتعزل الفلسطينيين في كانتونات منفصلة، ولهذا كما جاء سابقا، تأثير

كبير على جميع جوانب الحياة. وقد شـــهدت نفس الســـنة ازديادا حادا في عدد المستوطنين وصلت نسبة ٧,٧٪ (يشمل المستوطنين في القدس). ويشير التقرير إلى أنه في حال اســـتمرت هذا الزيادة بنفس النســـبة، سيصل عدد المستوطنين في الضفة، إلى قرابة المليون في غضون ١٢ عاما.

- **ظروف التنقل والوصول في مناطق الضفة لا تتحسن مع مرور السنين**

مع مرّ السنين، لم تتحسن ظروف إمكانيات التنقل والوصول في مناطق الضفة، وذلك كما يشـــير تقرير خاص لمكتب تنســـيق الشؤون الإنســـانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة (٢٠١٢). فيشير التقرير إنه ما زال حتى نهاية الفترة التي شـــملها التقرير (حزيران ٢٠١٢) سكان ٦٠ مجمعّا فلسطينيا يبلغ مجموع عددهم ما يقرب من ١٩٠,٠٠٠ نســـمة مضطرون إلى ســـلوك طرق التفافيـــة يتراوح طولها بين ضعفي أو خمســـة أضعاف طول الطرق المباشـــرة المؤدية إلى أقرب المدن إليها، ونتيجة لذلك ما زال وصولهم إلى أماكن كسب الرزق والخدمات الرئيسية، بما فيها الصحة، والتعليم، والمياه متأثرا بصورة سلبية.

وما زال وصول حاملي بطاقات الضفة الغربية بصورة عامة مقيدّا بواســـطة الجدار، والحواجز، ونظام التصاريح. وما زال وضع حاملي بطاقات الضفة الغربية الذين يسكنون في جانب القدس من الجدار مثار قلق خاص.

وما زال تنقل الفلســـطينيين إلى المناطق الريفية فـــي الضفة الغربية وداخلها مقيـــدا بصورة كبيرة خلال الفترة التي شـــملها التقريـــر. **أولاً**، ما زالت الظروف المعيشـــية للمزارعين الذين يعيشون في ١٥٠ قرية، ويمتلكون أراضي معزولة في الجانب الآخر من الجدار مقوضة بواســـطة نظـــام البوابات. بالإضافة إلى ذلك، مـــا زال وصول ســـكان التجمعّات الواقعة خلف الجـــدار (ما يزيد عن ١١,٠٠٠

شخص) يفتقدون إلى الخدمات الأساسية، بما فيها قوات الدفاع المدني وسيارات الإسعاف. **ثانياً**، ما زال ما يقرب من ٩٤ بالمائة من مناطق غور الأردن والبحر الميت محظورة على استخدام الفلسطينيين نظرا لتخصيصها كمناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية أو تخصيصها للمستوطنات الإسرائيلية. وما زال دخول السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية إلى هذه المناطق مقيدا بصرامة خلال هذه الفترة. وتؤثر هذه القيود مجتمعة تأثيرا سلبيا على الظروف المعيشية لسكان المجمعّات البدوية والرعوية.

ثالثاً، وما زال الوصول إلى الأراضي الزراعية الخاصةّ الواقعة بجوار المستوطنات مقيداً بصورة بالغة نظراً لإحاطة هذه المناطق بالسياج أو بسبب عنف المستوطنين. ولا يتاح الوصول للمزارعين الذين يمتلكون أراضي تقع بجوار ٥٥ مستوطنة إسرائيلية سوى بواسطة نظام «تنسيق مسبق» مع سلطات الاحتلال. وما زال تقييد الوصول يقوّض مصادر كسب الرزق الزراعية للمزارعين في ما يقرب من ٩٠ مجمعّا فلسطينياً.

بالإضافة، يشير التقرير إلا أن التنقل في القسم الذي تسُيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل ما زال خاضعا لقيود صارمة. هذه المنطقة مفصولة عن باقي المدينة بواسطة ١٢٠ معيق حركة، إضافة إلى أنّ وصول الفلسطينيين بالسيارات، ومشياً على الأقدام في بعض الحالات، ما زال محظوراً في شوارع معينة، ونتيجة لذلك، ما زال الفلسطينيون الباقون في هذه المنطقة يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات الرئيسية، بما فيها التعليم.[٣]

تتعلق معظم القيود المفروضة على التنقل التي يتناولها هذا التقرير، بصورة

٣ انظر/ي حول حالة الخليل بتوسع في نهاية التقرير.

أو بأخرى، بالمســـتوطنات الإسرائيلية المقامة في أنحاء الضفة الغربية. ويتضمن ذلك القيود التي تهدف إلى حماية المستوطنات، وتأمين المناطق من أجل توسعها، وتحســـين ربط المستوطنات بإســـرائيل. وقد انخفض تنقل الفلسطينيين تدريجياً في بعض شرايين حركة المرور الرئيسية في الضفة الغربية (ومن بينها شارع ٥، ٩٠، ٤٤٣) خلال الســـنوات السابقة بواسطة معيقات حركة ماديةٍ وقيود إدارية محولة هذه الشـــوارع إلى طريق يستخدمها المواطنون الإسرائيليون للتنقل بين المستوطنات وإسرائيل.[٤] (Ocha, 2012)

- **«الشوراع الممنوعة والأوامر الشفوية»**

تشكل الشوارع التي يحظر فيها سفر الفلسطينيين- بحسب مؤسسة «بيتسيلم» في تقريرها حول قيود حركة الحركة والتنقل من شهر آذار ٢٠١٤- مركبا إضافيا في منظومة القيود. وتضيف أنه لغاية شهر شباط ٢٠١٤، خصصت إسرائيل ٦٥,١٢ كيلومترا من شوارع الضفة للاستعمال الحصري أو الحصري تقريبا للإسرائيليين، وفـــي مقدمة هؤلاء المســـتوطنون في الضفة الغربية[٥]. بل إن إســـرائيل تحظر على الفلســـطينيين حتى قطع قسم من هذه الشـــوارع بالسيارات بطريقة تُقيد وصولهم إلى الشـــوارع المجاورة التي لا يسري عليها الحظر. نتيجة لذلك يضطر الكثير من المسافرين الفلسطينيين إلى النزول من السيارات وقطع الشارع سيرا على الأقدام والعثور على مواصلات بديلة من الناحية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك هنالك ٦,٧٢

٤ للتوسع حول ظروف امكانيات التنقل والمواصلات يرجى مراجعة تقارير مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الأرضي الفلسطينية المحتلة لسنة ٢٠١٠، ٢٠١١.

٥ لمراجعة قائمة الشـــوارع الممنوعة حتى تاريخ شـــباط ٢٠١٤ يرجى زيارة الرابط http://www.btselem.org/sites/default/files2/forbidden_roads_table_arabic.pdf

كيلومتر من الشـوارع الداخلية في وسـط مدينة الخليل والتي يمنع الفلسطينيون من السفر عبرها، وفي قسم منها يمنع سيرهم على الأقدام أيضا («بيتسيلم»، ٢٠١٤).

ويؤكد التقرير أن سياسة الشوارع الممنوعة ليست مقنّنة في التشريع العسكري أو في أي وثيقة رسمية أخرى باستثناء حظر السفر في شارع ٤٣٣ الذي يربط منطقة الساحل مع شمالي القدس، الذي تم تقنينه بعد مرور ٥ سنوات من تنفيذه الفعلـي، وتمت إزالته جزئيا في أعقاب الالتماس الذي قُدم لمحكمة العدل العليا. وهناك شـارع إضافي، يربط بين مفترق بيت عوا ومسـتوطنة نجوهوت تم فتحه مجددا أمام حركة الفلسطينيين في أعقاب قرار الحكم الصادر عن محكمة العدل العليا في شهر تشرين الأول ٢٠٠٩. وقد أبلغ المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي منظمة «بيتسيلم» بأن هذه التقييدات يتم فرضها على أساس «أوامر شفوية» تُنقل إلى الجنود. إن هذه الميّزة تضيف إلى هذه السياسة بُعداً من انعدام الثقة وتجعل من الصعب رصدها ووضعها في الاختبار القانوني. («بيتسيلم»، ٢٠١٤)

- **إغلاق الشوارع من قبل المستوطنين**

لا تقتصر سياسات الإغلاق على سياسات سلطة الاحتلال وأذرعها المباشرة، بل يستعملها المستوطنين، وتشكل إغلاق الشوارع من قبلهم كأحد أنواع العنف تجاه الفلسطينيين. وقد شهدت بداية الألفية الثالثة الكثير من الحالات التي قامت فيها مجموعات مسلحة من المستوطنين بإقامة حواجز على الطرق التي يستعملها الفلسـطينيون ومنعت مرور المركبات. وأكثر ما يميز هذه الحالات كونها منظمة ومدعومة من قبل قادة المستوطنين والتي دعمت وشجت هذه الظاهرة.

وكما يشير تقرير لمنظمة «بيتسيلم» من عام ٢٠٠١، تفاقمت هذه الظاهرة خاصة، بعد توجهات من قبل قيادات المستوطنين لجيش الاحتلال، تطالبهم بمنع مرور المركبات

الفلســطينية في هذه الشوارع، وكانت القيادات ذاتها قد هددت بأنها ستفعل ذلك في حال لم يمتثل جيش الاحتلال لهذه الطلبات («بيتسيلم»، ٢٠٠١). فعلى سبيل المثال، قال رئيس الســلطة المحلية للمستوطنة كرني شومرون، يهودا ليبرمان، لاحقا لطلبه من الجيش منع المركبات الفلسطينية من استعمال شارع رقم ٥٥، التفافي قلقيلية. «قررنا أننا لن ننتظر تدخل الجيش، وأننا سنمنع مرور المركبات الفلسطينية ومساعدة الجيش في فرض السيطرة والنظام» («بيتسيلم»، ٢٠٠١: ٢٣).

سلب المياه وتأثير جهاز الصرف الصحي للمستوطنات على حياة الفلسطينيين:

بحســب تقرير لمكتب تنسيق الشــؤون الإنســانية في الأراضي الفلسطينية المحتلــة بعنوان «كيف تحــدث عملية الســلب» والذي تناول التأثير الإنســاني لاستيلاء المستوطنين على مياه الينابيع الفلسطينية («أوتشا»، ٢٠١٢) فقد أدى النشاط الاســتيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة في السنوات القليلة الماضية إلى إعاقة وصول الفلسطينيين إلى عدد متزايد من ينابيع المياه واستخدامها. وتعتبر الينابيع أكبر مصدر لمياه الري في الأراضي المحتلة، وتعُتبر من أهم آليات الصمود والتكيف للمجمعات السكانية ،وخاصة تلك غير المرتبطة بشبكة المياه، أو التي لا يتم تزويدها بالمياه بشكل كاف لتلبية الاحتياجات المنزلية وسبل العيش.

ويضيف التقرير أن التخويف والتهديد، وإقامة سياج حول المناطق المستهدفة هي أبرز الوسائل التي يستخدمها المستوطنون لتحقيق هذه الغاية. («أوتشا»، ٢٠١٢). وتأتي هذه الظاهرة في سياق سياسة إسرائيل منذ فترة طويلة لتعزيز الاستيطان وخدمة المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

- **استيلاء المستوطنين على مياه الينابيع الفلسطينية وأثرها على الإنسان والمزارع الفلسطيني:**

أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١١ مسحاً تم من خلاله تحديد ٥٦من الينابيع، تقع الغالبية العظمى منها في المنطقة ج (٩٣٪)، في حين يقع ٨٤٪ منها في أراض مسجلة لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية كأرض بملكية فلسطينية خاصة.

ويشير التقرير أن ٣٠ من تلك الينابيع تحت سيطرة كاملة للمستوطنين دون إمكانية وصول الفلسطينيين إليها، ٢٢ من هذه الينابيع (٧٥٪) منُع الفلسطينيون من الوصول اليها عبر أعمال الترهيب والتهديد والعنف، التي يرتكبها مستوطنون. أما في حالة الينابيع الثمانية الباقية، والخاضعة لسيطرة إسرائيلية كاملة، فقد حالت دون وصول الفلسطينيين إليها عقبات مادية، من بينها تسييج منطقة النبع، وضمها بحكم الأمر الواقع إلى المستوطنة (رصُدت أربع حالات منها)، وعزل منطقة النبع عن بقية الضفة الغربية بواسطة الجدار، وبالتالي تصنيفها كمنطقة عسكرية مغُلقة (أربع حالات).

ويضيف التقرير أن الينابيع الـ ٢٦ الباقية تواجه خطر الاستيلاء عليها من جانب المستوطنين. وتشمل هذه الفئة الينابيع التي أصبحت هدفا «لجولات» منتظمة للمستوطنين، أو هدفاً لدوريات ما يسمى «المنسقين الأمنيين» للمستوطنات. ورغم أن الفلسطينيين في وقت إجراء المسح كانوا قادرين على الوصول إلى تلك الينابيع واستخدامها، إلا أن المواطنين والمزارعين أفادوا أن التواجد الدائم لجماعات من المستوطنين المسلحين في منطقة النبع يخيفهم ولا يشجعّ على الوصول إلى النبع واستخدامه.

علاوة على إلغاء، أو تقليص، وصول الفلسطينيين، شرع المستوطنون، في ٤٠ من إجمالي ٥٦ من الينابيع، التي تم تحديدها في المسح، في تطوير المنطقة المحيطة بها لتحويلها إلى «منطقة سياحية». وتشمل الأعمال المقامة لهذا الغرض ضمن أمور أخرى، بناء أو تجديد بركة المياه، نصب طاولات لاستخدم السائحين، وإنشاء معرشّات، وتعبيد الطرق المؤدية إلى النبع، وتعليق يافطات تحمل الاسم العبري للنبع. وتمت هذه الأعمال دون الحصول على تراخيص بناء حسب متطلبات الإدارة المدنية الإسرائيلية.

لاستيلاء المستوطنين على الينابيع وتطويرها تداعيات عديدة على الحياة اليومية للفلسطينيين في المناطق المُستهدفة، بما فيها ضرب سبل معيشتهم المعتمدة على الزراعة. وعلى الرغم من تناقص مردودها من المياه، تبقى تلك الينابيع المصدر الوحيد الأكبر للري، ومصدرا مهما لسقي الماشية. كما أنها تشكل في العديد من الحالات مصدر مياه للاستهلاك المنزلي أيضا. فالبيوت غير المتصلة بشبكات المياه، أو منَ تصلها المياه بطريقة غير منتظمة، تعتمد على مياه النبع لحل مشكلة تلبية الاحتياجات المنزلية، خاصة في فصل الصيف.

وقد أدى فقدان الوصول إلى الينابيع، والأرض القريبة منها، إلى تقليص دخل المزارعين المتأثرين بهذا الأمر، إذ أصبح لزاماً عليهم إما التوقف عن زراعة الأرض، أو مجابهة الانخفاض في إنتاجية محاصيلهم، بينما جابه آخرون من مزارعين وأصحاب مولشٍ، وعائلات، زيادة في النفقات بسبب الحاجة لشراء مياه أغلى سعراً سواء تلك المنقولة بالأنابيب أو الصهاريج. إن وجود المستوطنين المسلحين في نقاط عدة في منطقة معينّة يرهب المواطنين، ويؤدي عملياً إلى تحويل المكان الواقع بين تلك النقاط إلى مكان غير متاح للفلسطينيين. («أوتشا»، ٢٠١٢).

- **إهمال وانعدام المصارف الصحية في الأراضي المحتلة عامة وفي المستوطنات على وجه الخصوص، وأثرها على البيئة وجودة المياه:**

لا تقف الأضرار فيما يتعلق بالمياه عند سلب الينابيع ومصادرتها، إنما تتأثر جودة الميـاه وأيضا البيئة من أضرار إهمال مقصود بشـبه انعدام المصارف الصحية في المسـتوطنات. ويشير تقرير لمؤسسة «بيتسيلم» من عام ٢٠٠٩ عالج من خلاله قضية المصـارف الصحية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، أن الأراضي المحتلة تنتج حوالي ٩١ مليون متر مكعب من المجاري في العام. وعلى الرغم من الخطر الصحي والبيئي المرتبـط بهذا، فإن معظم المجـاري لا يتم معالجتها. وقد أدى الإهمال المتواصل إلى مضايقات شـديدة في أنحاء الضفة الغربية، ما قـد يؤدي إلى تلويث حوض الجبل، وهو مصدر المياه الأهم والأكثر جودة.

يضيف التقرير أنه على مدار أكثر من أربعين عاما من الاحتلال، لم تعمل إسرائيل على إقامة منشـآت متطورة لتنقية المجاري فـي الأراضي المحتلة، ويذكر التقرير أن المسـتوطنات تنتـج وفقا للتقديرات حوالي ١٧,٥ مليون متـر مكعب من المجاري في السنة. فقط ٨١ (إلى موعد كتابة التقرير) منها مربوطة بمنشآت لتنقية المجاري تعمل بطرق قديمة بخلاف المنشـآت الحديثة التي تعمل داخل إسـرائيل. أكثر من نصف هذه المنشـآت صغيرة ومجهزة لمعالجة المجاري التي تنتجها بضع مئات من العائلات فقـط، رغـم الزيادة التي طرأت على عدد المسـتوطنين. وتعاني معظم المنشـآت من المشـاكل الفنية بصورة متواترة وبين الفترة والأخرى تصاب بالعطل التام. أما باقي المسـتوطنات فإنها تنتج حوالي ٥,٥ مليون متر مكعب من المجاري في العام، ولا تتم معالجتها مطلقا، ويتم التخلص منها على شكل مجارٍ خام إلى الوديان والجداول في أنحاء الأراضي المحتلة.

ولا تشـــترط إسرائيل- بشـــكل مناف للقانون- الســـكن في المباني والأحياء والمناطق الصناعية في الضفة الغربية بتوفر الحلول لمعالجة المجاري. على سبيل المثال، وكما يذكر التقرير، تم إسكان جميع الأحياء الجنوبية في مستوطنة موديعين عليـــت التـــي يعيش فيها أكثر من ١٧,٠٠٠ مســـتوطن، رغم مون المجاري الخام الخاصة بالمستوطنة تسيل إلى ما يسمى جدول موديعين.

رغم أن هذه الأوضا ع مكشوفة ومعروفة، تمتنع وزارة حماية البيئة عن تطبيق القانون في المستوطنات التي تسبب التلوث، وتم لغاية الآن اتخاذ خطوات تطبيق هامشـــية وقليلة فقط. منذ العام ٢٠٠٠ ولغايـــة أيلول ٢٠٠٨ اتخذت الوزارة ٥٣ خطوة فرض للقانون ضد المستوطنات التي لم تعالج المجاري الخاصة بها. لغرض المقارنـــة، في العام ٢٠٠٦ فقط اتخذت الوزارة ٢٣٠ خطوة لتطبيق القانون ضد السلطات داخل إسرائيل بسبب مخالفات مشابهة، («بيتسيلم»، ٢٠٠٩).

وطبقا للتقديرات، تنتج البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية حوالي ٥٦ مليون متر مكعب من المجاري في العام، التي تشـــكل حوالي ٦٢٪ من مجموع مجاري الضفـــة الغربيـــة. بين ٩٠٪- ٩٥٪ من هذه المجـــاري لا يتم علاجها أبدا، ويوجد اليوم منشـــأة واحدة فقط لمعالجة المجاري. ويشير التقرير أن غياب تطوير البنى التحتية الخاصة بمعالجة المجاري في البلدات الفلســـطينية ينبع من عدة أسباب تعود بالأســـاس إلى تأخير الإدارة المدنية، على مدار زمن طويل، المصادقة على المشاريع الخاصة بإقامة منشآت التنقية، وفي بعض الحالات لمدة تزيد عن عقد من الزمن. في حالات أخرى، حاولت إسرائيل أن تفرض على السلطة الفلسطينية ربط المستوطنات بمنشآت التنقية الخاصة بالمجاري. كما تسعى إسرائيل أن تفرض على الفلســـطينيين معايير تنقية متقدمة لا يتم لغاية الآن تطبيقها في إســـرائيل،

وهـــي غيــر مطلوبة من قبل منظمة الصحة العالميــة. تزيد هذه المعايير من تكلفة بناء منشآت تنقية المجاري الفلسطينية وكلفة تفعيلها وصيانتها. وأخيرا، قلصت الولايــات المتحدة وألمانيا من دعمها الخاص لإقامة منشــآت التنقية في البلدات الفلسطينية، ومن بين أسباب ذلك التأخيرات الكثيرة في العملية.

تســتغل إســرائيل لأغراضها الخاصة المجاري الفلسطينية التي تقطع الخط الأخضر وتعالج هذه المجاري في أربع منشآت لتنقية المجاري التي أقامتها فوق أراضيها. وتستعمل مياه المجاري المنقاة لري المساحات الزراعية وتأهيل الوديان داخل إسرائيل. على الرغم من هذا، فإن إسرائيل تجبي من السلطة الفلسطينية تكلفة إقامة المنشآت وتكلفة معالجة المجاري.

وحول انعكاس هذه الأوضاع على الفلسطينيين، يذكر التقرير أن المستوطنون يســتعملون شبكة المياه الإســرائيلية، ولهذا فإن إهمال معالجة المجاري لا يؤثر عليهم تقريبا. وفي المقابل، فإن الفلســطينيين، وخاصة ســكان البلدات والقرى، يتعلقــون كثيــرا بالمياه التي تتوفر من المصادر الطبيعيــة، وقد يؤدي تلويث هذه المصادر إلى تأزيم النقص المزمن في مياه الشرب في الضفة الغربية. إلى جانب ذلك، فإن اســتعمال مياه المجاري غير المنقاة للري الزراعي قد يلوث المحاصيل الزراعية والمس بأحد المصادر الرئيســية للدخل في الاقتصاد الفلســطيني. على المدى البعيد، من المتوقع أن يمس تسييل المجاري بخصوبة الأرض.

بالإضافة إلى ذلك، تم بناء معظم المستوطنات في المناطق العالية والتلال، وجرى تسييل المجاري غير المعالجة إلى البلدات الفلسطينية القريبة الموجودة بشكل عام في مناطق منخفضة. للاســتزادة يرجى مراجعة التقرير، وفيه استعراض لثلاث حالات على سبيل المثال لإظهار كيف تُلوث المستوطنات مصادر المياه والمساحات الزراعية في البلدات الفلسطينية المجاورة. («بيتسيلم»، ٢٠٠٩).

الأضرار البيئة التي تسببها مستوطنات القدس المحتلة:

تساهم المستوطنات في القدس المحتلة في الضرر من انعدام جهاز صرف صحي، حيث تقوم مستوطنات القدس بتسييل جزء من مجاريها إلى الضفة الغربية. تصل هذه المجـاري- حوالـي ١٧,٥ مليون متر مكعب كل عام- تصل من الأحياء الواقعة غربي المدينة ومن المناطق التي تم ضمها إلى إسـرائيل بعـد احتلال الضفة الغربية، فيتم تسييل حوالي ١٠,٢ مليون متر مكعب منها بدون أي معالجة إلى حوض وادي كدرون جنوب شرق القدس، وهو مكرهة تم تعريفها من قبل وزارة حماية البيئة على أنها «أكبر مكرهة للمجاري في إسرائيل». يستعمل جزء من هذه المجاري، بعد معالجة أولية، لري شـجر النخيل في غور الأردن، غير أن باقي المجاري الخام تسـتمر بالسيل بصورة حرة وتتغلغل إلى حوض الجبل في منطقة تعتبر حساسة للتلوث. وهي تسبب المكاره الصحية والبيئية الصعبة، وبضمنها تلوث المياه الجوفية والبحر الميت والروائح الكريهة.

يجري كل عام تسـييل حوالي ٧,٣ مليون متر مكعب من المجاري من القدس إلى منشـأة حوض أوج القريب من موقع النبي موسـى شـمال البحر الميت. وقد تم بناء الحوض في حينه كمنشـأة مؤقتة كانت مخصصة لمعالجة حوالي ثلث كمية المجاري المحولة إليه اليوم. نتيجة لذلك، يتم معالجة المجاري في المكان بصورة جزئية فقط. في العام ٢٠٠٨، صادقت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في لواء القدس على خارطة لإقامة منشأة محسنة بالقرب من حوض أوج القائم، لكن لغاية اليوم لم يتم البدء بالبناء.

على الرغم من غياب الحلول اللائقة لمعالجة مجاري القدس التي يتم تسـييلها شـرقا، فقد تم في منطقة نفوذها إسـكان أحياء جديدة، حيث يضيف السـكان الجدد مجاريهم إلى المجاري غير المعالجة، ومن بين ذلك مستوطنات بسغات زئيف ونفيه يعقوب («بيتسيلم»، ٢٠٠٩).

عنف المستوطنين

لا تعتبر ظاهرة عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم ظاهرة جديدة، فعمرهـــا مـــن عمر الاحتلال، لكننا نلحظ ازديادها مـــن حيث الوتيرة والعنف في السنوات العشر الأخيرة. على الرغم من أن الظاهرة ازدادت بشكل كبير في هذه الســـنوات، والتي ســـتكون محور هذا التقرير، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن عنف المســـتوطنين تجاه الفلســـطينيين ميز أيضا فترة التسعينيات من القرن المنصرم. وقد شهدت سنوات الثمانينيات وبداية التسعينيات مقتل ١١٩ فلسطينيا من ضمنهم ٢٣ طفلا بأيدي المستوطنين ومواطنين إسرائيليين.

- **عنف المستوطنين في تسعينيات القرن الماضي**

ويشير تقرير لمؤسسة «بيتسيلم» – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة– أن بداية التسعينيات، شهدت ازديادا في عنف المستوطنين. ويشير التقرير أن كانون الأول عام ١٩٩١ وشهر تشرين الثاني من عام ١٩٩٣ كانا الشهرين الأكثر عنفا في تلك السنوات. وقد قدمت عام ١٩٩١(١٨٩) شكوى لدى الشرطة، وزادت عدد الشكاوى عام ١٩٩٣ إلى ٣١٢ شكوى، مع العلم أن هذه الأعداد لا تلخص الاعتداءات إنما فقط الحالات التي قدمت فيها شكاوى للشرطة. ويضيف التقرير أن عام ١٩٩١ شـــهد قتل فلســـطيني واحد بسلاح المستوطنين، أما عام ١٩٩٣ فوصل عدد القتلى الفلسطينيين إلى ١٤ شخصا («بيتسيلم»، ١٩٩٥).

أمـــا بخصوص الاعتداءات على الممتلكات، فيذكـــر التقرير ذاته أحداث عنف تجاه الفلسطينيين طالت الممتلكات حدثت في شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٢. فعلى ســـبيل المثال شهد هذا الشهر اعتداء على فلسطينيين خلال موسم الزيتون من مناطق مختلفة بالضفة الغربية. كما ويذكر التقرير اعتداءات طالت ســـيارات

فلسطينية، تم خلالها حرق سيارات في منطقة الخليل وإلى جانب مستوطنة كريات أربع. كما شملت تكسير زجاج سيارات وتمزيق إطارات سيارات في منطقة رام الله وأيضا في منطقة بيت لحم.

كانت معظم أعمال العنف التي يذكرها التقرير مرافقة بمستوطنين مسلحين، وتهدف إلى تخويف الفلسطينيين وإبعادهم عن أراضيهم للاستلاء عليها، كما جاء في شهادة حمد بدوي عبد الحي البوم من إحدى القرى قضاء نابلس، والتي يصف من خلالها كيف قام المستوطنون بالاعتداء عليه وتخويفه وقطع أشجار الزيتون في أرضه وتسييج المنطقة ومصادرتها، بطريقة غير شرعية. وقد فقد من أرضه والتي كانت مساحتها ١٢ دونما ما يقارب الـ ١١ دونما. لم تكن هذه الحالة استثنائية، إذ يحضر في ذات التقرير العديد من الأمثلة طالت فيها أيدي المستوطنين أشجار الزيتون، وشملت الاستيلاء على الأراضي، معظمها تمت في وضح النهار وبعلم سلطات الاحتلال («بيتسيلم»، ١٩٩٥:٢٩).

وقد ازدادت هذه الظاهرة وخاصة بعد توقيع معاهدة «اوسلو»، ووصلت ذروتها في ما يعرف بمجزرة الحرم الإبراهيمي، التي وقعت بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٩٤، حيث هاجم المستوطن باروخ غولدشتاين المصلين الذين كانوا يؤدون صلاة الفجر في أحد أيام الجمع من شهر رمضان، ما تسبب باستشهاد ٢٩ مصليا، وإصابة ١٥ آخرين، قبل أن ينقض عليه مصلون آخرون ويقتلوه.

- **الانتفاضة الثانية ذريعة إضافية لزيادة عنف المستوطنين**

كانت الانتفاضة الثانية ذريعة اضافية للمستوطنين لزيادة العنف تجاه الفلسطينين، فخلال الانتفاضة الثانية ازدادت أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وقد أعلن بعض قادة

المســـتوطنين، منذ بداية الانتفاضة أن مستوطنين سيأخذون زمام المبادرة، وأنهم سيتصرفون بطريقتهم الخاصة، وسيستعملون القوة إذا لم ترق لهم طريقة معالجة الأمـــور من قبل قوات الجيش الإســـرائيلي. وفعلا حصل الكثير من هذه الأمور، خلال سنة ٢٠٠١، كما يشير تقرير بتسليم «السكوت علامة الرضى: سياسة عدم تطبيق سيادة القانون على المستوطنين في الأراضي المحتلة»، («بيتسيلم»، ٢٠٠١).

فقد شـــهد عام ٢٠٠١ الكثير من العنف، فقام مســـتوطنون بإطلاق النار على الفلســـطينيين، ورجموا ســـيارات بالحجارة، والحقوا الضرر بالممتلكات، قطعوا الأشجار، وأحرقوا مسجدا، واعتدوا على طواقم طبية وصحافية، ومنعوا وصول المزارعين إلى أراضيهم، وأغلقوا الطرق أمام سيارات الفلسطينيين.

تؤكد جميع التقارير الصادرة عن مؤسسات غير حكومية معنية بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، أن هناك ازديادا حادّا في عمليات عنف المســـتوطنين ضد الفلسطينيين، وكما تشـــير جميعها، كما سنتطرق لاحقا في هذا التقرير، تشكل سياسات مؤسسات الاحتلال المتمثلة بالجيش والشرطة وجهاز القضاء أحد العوامل المركزية في ازدياد حالات عنف المستوطنين.

- **«جباية الثمن» ارتفاع حاد وممنهج في عنف المستوطنين ٢٠٠٨ البدايات و «الدوافع»:**

تشير معطيات إسرائيلية رسمية إلى أن «أعمال الشغب المسماة عمليات «جباية الثمن» التي يرتكبها مستوطنون يهود في الضفة الغربية، والتي تستهدف أملاك الفلسطينيين ومقدساتهم من جهة، ومنشآت الجيش الإسرائيلي وجنوده من جهة أُخرى، بلغ عددها ٦٠١ عملية خلال سنة ٢٠١١، ويشكل هذا العدد زيادة بنسبة نحو ٢٠ ٪ على عدد الأعمال المشابهة التي ارتُكبت خلال سنة ٢٠١٠، والتي بلغ

عددها ٥٠٤ عمليات، وسُـجلت في حينه زيادة بنسـبة ١٥٪ على عدد «أعمال الشغب» ٤٣٣ التي ارتُكبت خلال سنة ٢٠٠٩عملية (شلحت، ٢٠١٢).

وفي مقالة للكاتب نفسه (أنطون شلحت) نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية فـي عددها صيف ٢٠١٢، عن البدايات ونطاق اعتـداءات «جباية الثمن»، وهي اعتداءات يرتكبها مسـتوطنون يهود، منضوون أساسـا ضمن مجموعة «شبيبة التلال»، يكتب شلحت أن الاعتداءات تشمل، تدنيس مساجد ومقابر، كذلك يُطلِق المستوطنون هذا الاسم على الأضرار التي يلحقونها بأملاك تابعة للجيش والشرطة الإسرائيليين، وخصوصاً السيارات. وهم يعتبرون أن هذه الاعتداءات من شأنها أن تردع الفلسـطينيين، وأن توجد نوعاً مـن «توازن الرعب». ووفقاً لرواية هؤلاء المستوطنين، فإن تنفيذ اعتداءات «جباية الثمن» بدأ في تموز ٢٠٠٨ ، عقب عملية إخلاء باص من البؤرة الاستيطانية «عادي عاد»، والتي تسببت باندلاع مواجهات بين مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين وبين سكان فلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلي. وتشمل عمليات «جباية الثمن» إلقاء حجارة على السيارات الفلسطينية التي تمر في شـوارع الضفة الغربية، ومهاجمة قرى فلسطينية، وإلحاق أضرار بأملاك الفلسطينيين وحقولهم، مثل قطع أشجار الزيتون وإحراق مزروعات أُخرى، وحتى إحراق مساجد وتكسير شواهد قبور. وفي معظم الأحيان يكون ذلك مقترناً بكتابة شعارات عنصرية ضد العرب والمسلمين إلى جانب عبارة «جباية الثمن».

ونفذ المستوطنون اعتداءات «جباية الثمن» على نطاق واسع في إثر قرار الحكومة الإسرائيلية، في تشرين الثاني ٢٠٠٩ ، تعليق أعمال بناء جديدة في المستعمرات في الضفة الغربية لعشرة أشهر.

وكان أبرز هذه الاعتداءات إحراق مسجد في قرية ياسوف، وكتابة المستوطنين

على جدران القرية عبارات بينها «سنحرقكم جميعا»، و«استعدوا لجباية الثمن». وأفادت صحيفة «هآرتس» أن عدد المستوطنين الذين يشتركون في اعتداءات «جباية الثمن» يتراوح ما بين عدة مئات و ٣٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، وأن تنفيذها يتم إمّا بصورة فردية، وإمّا بأيدي مجموعات صغيرة .

كما امتدت هذه الاعتداءات إلى داخل الخط الأخضر، حيث تم في تشرين الأول ٢٠١١ إحراق مسجد في قرية طوبى الزنغرية، العربية البدوية بالقرب من صفد، وتدنيس مقبرتين عربيتين واحدة إسلامية وأُخرى مسيحية في مدينة يافا، وكتابة شعارات عنصرية ضد العرب في مدينة بات يام جنوبي يافا (شلحت، ٢٠١٢: ١٣٠).

- **مميزات عنف المستوطنين بحسب أنواع العنف ومواقع حدوثها الجغرافي:**

تأكد دراسة للمركز الفلسطيني في واشنطن أعدها الباحث يوسف منير (٢٠١٢) أن عنف المستوطنين في ازدياد مستمر وأن سنة ٢٠١١ كانت الأعنف. وصلت زيادة العنف في هذه السنة بنسبة ٣٩٪ عن عام ٢٠١٠ وازدادت بنسبة ٣١٥٪ منذ عام ٢٠٠٧. بينما تشير الدراسة أن نسبة عنف الفلسطينيين انخفضت بنسبة ٩٥٪ الأمر الذي ينفي الادعاء أن عنف المستوطنين هو رد فعل على عنف الفلسطينيين. كما وتنفي نتائج نفس الدراسة الادعاء أن عنف المستوطنين هو رد فعل وجباية ثمن ضد الحكومة (Munayyer, 2012) .

بالإضافة، تشير نتائج نفس الدراسة إلى أن هناك تحولا في مواقع عنف المستوطنين الجغرافية، ففي حين تركزت معظم الاعتداءات في الماضي في جنوب الأراضي المحتلة، وفي منطقة الخليل على وجه الخصوص –انظر/ي الفصل حول الخليل، تنتشر أعمال العنف في السنوات الأخيرة في شمال الضفة فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة العنف في رام الله قلنديا وسلفيت من ٢٠٪ عام ٢٠٠٦ الى

٣٠٪ عام ٢٠١١. كما تضيف الدراسة أن ٩٠٪ من القرى الفلسطينية والتي تشهد عنفا متكررا تقع تحت السيطرة الإسرائيلية.

وتعزو الدراسة أسباب التحول الجغرافي إلى سببين، يعود الأول إلى حقيقة أن ازدياد الاعتداءات يحدث عموما في موسم قطف الزيتون، حيث ٦٨٪ من أراضي الضفة المزروعة زيتونا موجودة في شمال الضفة، في حين ٣٢٪ فقط موجود في جنوب الضفة. أما السبب الثاني فيعود إلى أن للمستوطنين منالية حرة للاعتداء على قرى فلسطينية معزولة (Ibid: 4).

أما بخصوص أنواع العنف، تؤكد الدراسة أن هناك تنوعا في أنواع الاعتداءات. وتشكل اعتداءات إضرام النار، رشق الحجارة، تدمير الممتلكات، إطلاق النار والاعتداءات الجسدية نسبة ٧٥٪ من مجمل الاعتداءات. وتكشف الدراسة تسجيل ارتفاع حاد في العمليات ضد الممتلكات وبشكل خاص إضرام النار، ففي حين كانت نسبة هذا النوع من الجرائم ٦٪ عام ٢٠٠٥ ارتفعت عام ٢٠١١ لتصل الى نسبة ١١٪ لعام ٢٠١٢. ويشير التقرير أن هناك زيادة كبيرة في هذا النوع من الاعتداء في شمال الضفة، حيث شهدت نابلس وقلنديا في شهر أيلول ٢٠١١ ٥٥٪ من هذه الاعتداءات (ibid: 5).

يطال التحول الجغرافي أيضا الاعتداءات بالحجارة، ففي حين، في عام ٢٠٠٥، كانت معظمها تتركز في الخليل ٥٥٪ مقابل ٢٠٪ في الشمال. تظهر المعطيات أن عام ٢٠١١ شهد تحولا، فنسبة ٥٨٪ من هذه الاعتداءات تحدث في الشمال، بينما تحدث نسبة ٢٠٪ فقط في الخليل. يختلف الوضع في حالات الاعتداءات الجسدية، حيث ما زالت منطقة الخليل تتصدر لائحة الاعتداءات، حيث تحدث ٤٠٪ من الاعتداءات الجسدية فيها.

تجمع جميع التقارير، التي تعنى في عنف المستوطنين في الضفة، أن الاعتداءات تكثر بشـــكل خاص في موســـم الزيتون، ولكنها أيضا مستمرة على مدار السنة، فعلى سبيل المثال تشير دراسة مركز الدراسات الفلسطينية أن عام ٢٠١١ شهد معدل ٢,٦ اعتداءات يومية (ibid:7).

مواسم قطف الزيتون

باتت اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون أشبه بتقليد سنوي.

وينطلق عادة موسم قطف الزيتون في مطلع تشرين الأول من كل عام ويستمر شـــهراً وأكثر بقليل. تترك هذه الاعتداءات خلال هذا الموســـم تأثيرا بالغا على الفلســـطينيين، خاصة أن شـــجرة الزيتون تشـــكل ما نسبته ٥٩ ٪ من المساحة المزروعة في فلسطين، تبعاً لإحصاءات وزارة الزراعة. (أبو فرحة، ٢٠١٢).

تتواصل هذه الممارســـات، منذ ســـنين، وهي تتنوع عادة بين سرقة المحصول في بعض المناطق، وإحراق أشجار زيتون واقتلاعها في مناطق أخرى، فضلاً عن الاعتداء على المزارعين جسدياً ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم.

- **نماذج لاعتداءات المستوطنين في موسم الزيتون**

أدى عنف المســـتوطنين الإســـرائيليين والجيش الإسرائيلي في موسم حصاد الزيتـــون في عـــام ٢٠٠٤ إلى منع بعض المزارعين من الوصول إلى بســـاتينهم. إضافة إلى ذلك، ومنذ شـــهر أيلول عام ٢٠٠٠، قام الجيش الإســـرائيلي باقتلاع آلاف أشجار الزيتون، إجمالاً لغرض بناء الجدار. في عام ٢٠٠٤ ، صرحت محكمة العدل الدولية أن إسرائيل ملزمة بإصلاح أي أضرار لحقت بالمزارعين الفلسطينيين

و «أينما أمكن»، إرجاع الأراضي، والبساتين، وكروم الزيتون وممتلكات أخرى ثابتة تمت مصادرتها من قبل أي شخص عادي أو قانوني لغرض بناء الجدار («أوتشا»، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦).

مع هذا، وعلى الرغم من قرار المحكمة العليا من تلك السنة، تتكرر معاناة الفلسطيني وتزيد في موسم قطف الزيتون، ويتعدى الأمر شهري الموسم، حيث يتضرر المحصول أيضا من منع الفلسطيني الوصول إلى أرضه خلال السنة، وكذلك من معيقات تمنعه من بيع المحصول والزيت، ويعود جزء كبير منها لتأثير بناء جدار الفصل («أوتشا»، ٢٠٠٨).

تم خلال الفترة ما بين كانون الثاني ومنتصف شهر تشرين الأول ٢٠١٢ إتلاف ما يزيد عن ٧,٥٠٠ شجرة زيتون أو تدميرها على يد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. ومن بين ١٦٢ شكوى قدمت بشأن هجمات المستوطنين رصدتها منظمة «يش دين» غير الحكومية الإسرائيلية، لم تؤد سوى شكوى واحدة حتى الآن إلى تقديم لائحة اتهام ضد المشتبه به («أوتشا»، ٢٠١٢).

وفي تقرير حول موسم قطف الزيتون في فلسطين نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية (٢٠١٢) يذكر كاتب التقرير سائد أبو فرحة عدة نماذج لهذه الاعتداءات، ومن ضمنها أنه في ١٦ تشرين الأول ٢٠١٢، قامت مجموعة من المستوطنين بقطع ثلاث أشجار زيتون في منطقة واد أبو ريشة غربي بلدة بيت أمر في قضاء الخليل، تعود ملكيتها للمواطن حماد جابر صليبي(٨٠ عاماً) الذي اعتقلت قوات الاحتلال مؤخراً شقيقه محمد عبد الحميد صليبي (٦٥ عاماً) أثناء عمله في أرضه القريبة من مستوطنة أفرات المقامة على أراضي البلدة..

وقد سبق قصة الاعتداء هذه بيوم واحد قيام مجموعة من مستوطني أفرات بقطع

أكثر من ١٥ شـــجرة من اللوزيات تعود ملكيتها إلى المواطن عبد الله بريغيث (٥٠ عاماً). وأنه بتاريخ ١٢تشرين الأول هاجم مستوطنون من مستوطنة رمات يشاي، المقامة على أراضي الفلسطينيين في محافظة الخليل، مجموعة من المزارعين أثناء قطفهـــم محصول الزيتون في منطقة تل الرميدة وســـط الخليل .كما يلفت إلى أنه بتاريخ ١٠ تشرين الأول، اعتدى مستوطنون قادمون من مستوطنة كدوميم، المقامة على أراضي الفلسطينيين في قلقيلية، على أراضي المزارعين في قرية كفر قدوم على الطريق الرئيسية بين قلقيلية ونابلس، وسرقوا محصول الزيتون منها (أبو فرحة، ٢٠١٢).

الاعتداء على الأطفال

أنواع العنف وشيوعها منذ الانتفاضة الثانية

لا يســـلم الأطفال من عنف المســـتوطنين، فهم كما باقي فئات الشعب الفلسطيني يتعرضون لعنف من قبل المستوطنين. وقد حققت الحركة العالمية للدفا ع عن الأطفال/ فرع فلسطين على مدى عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨ بشكل مباشر في تسعة حوادث منفصلة من اعتداءات المستوطنين، والتي أسفرت عن إصابة ١٢ طفلا فلســـطينيا. وكما جاء في تقرير المؤسســـة من عام ٢٠٠٨، توزعت هذه الحوادث على النحو التالي: خمســـة حوادث بالضرب، حادثا إطلاق نار، وحادثا رشـــق بالحجارة، وقعت خمسة من هذه الحوادث في منطقة نابلس، وحادث آخر في الخليل التي تزداد فيها اعتداءات المســـتوطنين بشـــكل خاص. وقعت أربعة من هذه الحوادث بينما كان الأطفال يرعون الماشية أو يجمعون الفاكهة والأخشاب من حقول عائلاتهم، ووقع أحد الاعتداءات أثناء توجه التلاميذ إلى المدرسة.

يستند تقرير الحركة إلى الأدلة التي جمعت خلال الفترة من كانون الثاني ٢٠٠٧

إلى حزيران ٢٠٠٨ ، ويقتصر على هجمات المستوطنين على الأطفال الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية المحتلة من قبل إسرائيل بما فيها القدس الشرقية. فمنذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠، وهجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين في تزايد مضطرد، وحسب ما ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فإنه خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٨ وقعت ٤٢ حالة اعتداء من قبل المستوطنين، كما وثق المكتب ١٩ حالة إصابة في أوساط الأطفال منذ بداية شهر كانون الثاني ٢٠٠٨ الى نهاية أيلول ٢٠٠٨ وحالة أخرى أسفرت عن وفاة طفل واحد كنتيجة مباشرة لاعتداءات المستوطنين، وقعت ٧٠٪ تقريبا من هذه الحالات في منطقة الخليل.

وقتل منذ أيار ٢٠٠٧ إلى آذار ٢٠٠٨ طفلان وأصيب ٣١ آخرون بجراح نتيجة لهجمات المستوطنين. قتل في هذه الحوادث طفل واحد وأصيب خمسة آخرون في حوادث دهس وفرار، وقتل طفل آخر في حوادث إطلاق نار؛ وأصيب ٢٤ طفلا بجروح في اعتداءات جسدية.

تشمل أكثر أنواع الاعتداءات الجسدية شيوعا ضد الأطفال الفلسطينيين، بحسب التقرير (٢٠٠٨) عمليات إطلاق النار والرشق بالحجارة والدهس والفرار. حيث يكون يكون الأطفال الفلسطينيين خلال شهري آذار ونيسان على وجه الخصوص أكثر عرضة لهجمات المستوطنين أثناء رعي الماشية أو العمل في أراضي العائلة المتاخمة للتجمعات الاستيطانية، وكذلك في فصل الخريف حيث موسم قطف الزيتون.

وبحسب التقرير، حققت الحركة في عام ٢٠٠٧ في حادثي إطلاق نار من جانب مستوطنين أسفرت عن إصابة ثلاثة أطفال فلسطينيين بجروح خطيرة . وقع أحد الحوادث في منطقة بيت لحم وأصيب فيه طفل يبلغ ١٣ عاما، ووقع الحادث الآخر

بالقــرب من نابلس، أصيب فيــه طفلان أعمارهم ١٥ و ١٦ عاما. كما وقامت الحركة في صيف ٢٠٠٧ بالتحقيق في حادث ضرب خطير ضد طفل في الخامســة عشــرة على يد مســتوطنين، حصل الحادث عندما كان الطفل يرعى الماشــية قرب قريته في منطقة نابلس. وتعرض طفل في الخامسة عشرة أيضا في عام ٢٠٠٨لإصابة برأسه بحجر ألقاه عليه مستوطن من مسافة قريبة، الأمر الذي تطلب عدة غرز لوقف النزيف.

ويسلط تقرير المؤسسة الصادر عام ٢٠١٤ الضوء على الآثار المدمرة على الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون بالقرب من المستوطنات والبؤر العسكرية التي تزداد عنفا يوما بعد يوم. ويحتوي التقرير الذي يحمل عنوان «الحياة بين المستوطنات الإسرائيلية وقوات الاحتلال»، على تفاصيل حول تجارب الأطفال وأســرهم الذين يعيشــون في القرى والبلدات المحاطة بالمســتوطنات الإسرائيلية التي تتوسع يوما بعد يوم، وتجنح للعنف والتطرف.

وتوصــل التقرير إلى أن الاعتداءات على المــدارس والمنازل وأعمال إلحاق الأذى بالأطفال في كافة أنحاء الضفة الغربية، هي نتيجة لقرب المستوطنات والمواقع العسكرية الإســرائيلية من التجمعات الفلســطينية. ويعمل جنود الاحتلال، والشرطة، وشركات الأمن الخاصة الإسرائيلية من خلال تمركزها في كافة أنحاء الضفة الغربية على حماية المستوطنين على حساب المدنيين الفلسطينيين، وعلى عكس المدنيين الإسرائيليين الذين يعيشــون على طول «الخط الأخضر»، أو حدود إســرائيل ما قبل ١٩٦٧ مع الضفة الغربية، فإن كثيرا من المستوطنين يحملون سلاحا مرخصا من قبل الحكومة، وبالتالي يعاني الأطفال الفلسطينيون من العنف الجسدي والنفسي بشكل غير متناسب.

وعلى ســبيل المثال، جاء في التقرير أن عائلة الطفلة إيمان البالغة من العمر سبع ســنوات من بلدة ســنجل شمال رام الله ما زالت تعاني من الآثار المدمرة التي خلفها

هجوم مستوطني «شيلو» على منزل العائلة في منتصف الليل وإضرام النيران فيه، كذلك تعرض الطفل فرح البالغ من العمر خمس سنوات لهجوم من مستوطني البؤرة الاستيطانية «آهيا»، وتعرض منزله للرشق بالحجارة لمدة ساعة كاملة. أما في مدينة الخليل المقسمة، فتعرض المستوطنون للطفلة مروة البالغة من العمر سبع سنوات أثناء عودتها للبيت من المدرسة بأن طرحوها أرضا وحرقوا شعرها، وما هذه إلا أمثلة بسيطة عن حالات الأطفال الذين يتعرضون لمثل هذه الهجمات والصدمات.

كذلك، عادة ما تتعرض المدارس، كمدرسة عوريف الثانوية بالقرب من مستوطنة «يتسهار» ومدرسة مخيم الجلزون، «الأونروا»، بالقرب من مستوطنة «بيت إيل» لهجمات واعتداءات جنود الاحتلال الذين يطلقون الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع في ساحتي المدرستين، تكشف هذه الأمثلة جانبا من الظلم والمعاناة التي لا حصر لها، والتي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون. كما تشير الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، إلى وقوع أكثر من ٢،١٠٠ اعتداء مستوطنين منذ عام ٢٠٠٦، ٣٩٩ منها وقعت عام ٢٠١٣ وحده. ويخلص التقرير إلى أن حالة من عدم تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين- وهذه هي القاعدة وليس الاستثناء- عادة ما تعقب اعتداءات المستوطنين.

وغالبا ما يهاجم المستوطنون، بمن فيهم الأطفال، الفلسطينيين بالحجارة وغيرها من الأدوات، لكن في حالات نادرة يتم تحميلهم المسؤولية ومحاسبتهم لعدم امتلاك الجيش الإسرائيلي لسلطة اعتقالهم في الضفة الغربية. ويتم بالتالي يتم اعتقال وتوقيف الفلسطينيين فقط، وغالبا الأطفال، بسبب رشقهم للحجارة، وفقا للإفادات التي جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال -فلسطين (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فلسطين، ٢٠١٤).

- **سياسات غض النظر ودور مؤسسات الاحتلال في عنف المستوطنين وازدياده في السنوات الأخيرة:**

على الرغم من الإدانة المستمرة للأمم المتحدة والمؤسسات القانونية الدولية الأخرى لممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنها لم تفعل شيئا للضغط على إسرائيل أو مساءلة حكومتها ومؤسساتها لوقف الاستيطان وعنف المستوطنين.

عدم ثقة الفلسطينيين في مؤسسات الاحتلال؛ الشرطة والقانون:

على الرغم من ازدياد نسبة العنف من قبل المستوطنين، إلا أن الجيش والشرطة الإسرائيلية أخفقا في منع هجمات المستوطنين واتخاذ كافة التدابير لإنفاذ القانون ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم باستمرار. وعلى الرغم من زيادة العنف، يتردد الفلسطينيون الذين يقعون ضحية لاعتداءات المستوطنين في تقديم شكاوى، لأنهم لا يثقون بالقانون الإسرائيلي الذي يوفر لهم القليل من الحماية، في الوقت ذاته يسمح للمستوطنين بارتكاب هذه الاعتداءات مع ضمان إفلاتهم من العقاب. فالفلسطينيون يواجهون العديد من العقبات، منها البيروقراطية واللوجستية عند محاولتهم تقديم شكاوى للسلطات الإسرائيلية، فهم عرضة لخطر الهجمات الانتقامية والمضايقات من قبل المستوطنين وسوء معاملة من قبل القائمين على تنفيذ القانون. فعند تقديم شكاوى رسمية ضد اعتداءات المستوطنين، يفشل المسؤولون الإسرائيليون في تنفيذ القانون بإجراء تحقيق شامل ومحايد في هذه الاعتداءات. وقد اجمعت جميع المؤسسات التي تعنى بحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بأن استمرار العنف وازدياده ينتج أساسا من عدم تطبيق القانون على المستوطنين، وتقع المسؤولية الاولى والأخيرة على سلطات الاحتلال.

- **سياسة عدم تطبيق القانون في حالات عنف المستوطنين**

لا يقتصر التجاهل على سلطات الاحتلال الفاعلة في الأراضي المحتلة، بل إن سياسة عدم تطبيق القانون، هي سياسة تنتهجها الحكومة ورئيسها، ويبرز هذا في رفض نتنياهو توصية تقدم بها كل من وزير الأمن الداخلي ووزير العدل، وتنص على اعتبار مجموعة «شبيبة التلال» الاستيطانية اليمينية التي تنفذ عمليات «جباية الثمن» مجموعة إرهابية، الأمر الذي يشف عن جوهر تعامل المؤسسة السياسية والأجهزة الأمنية مع هذه المجموعة (شلحت،٢٠١٢).

وحول أسباب عدم تطبيق القانون يكتب شلحت (٢٠١٢) أنه وبحسب تقرير أعده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة الإنسانية (أوتشا)، وصدر في كانون الأول ٢٠١٠، أن تطبيق إسرائيل للقانون في كل ما يتعلق باعتداءات «جباية الثمن» ينطوي على خلل وإهمال فظيعين.

أمّا منظمة «بيتسيلم» («مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة») فقالت إن التحقيقات التي قامت بها بشأن بعض عمليات «جباية الثمن» التي تضمنت توغّل المستوطنين بصورة عنيفة في القرى الفلسطينية، بيّنت أن قوات الأمن لا تتدخل إلاّ في مراحل متأخرة نسبياً من الأحداث، وبصورة عامة بعد أن يبدأ الفلسطينيون برشق الحجارة على مَن يعتدي عليهم، هذا على الرغم من أن هذه الحوادث تشكل جزءاً من نمط متكرر، ومن الواضح أنه يمكن توقعها مسبقاً. وأكدت «بيتسيلم» أن تقاعس الجيش الإسرائيلي عن كبح عمليات «جباية الثمن» غير ناجم عن افتقاره إلى الصلاحيات اللازمة، وإنما عن عدم وجود رغبة حقيقية في حماية الفلسطينيين وأملاكهم. وأكدت المنظمة أن المطلوب هو استخدام الصلاحيات القائمة، كما أن على الشرطة الإسرائيلية إجراء تحقيقات فعلية تقود إلى الكشف عن اعتداءات تتم في الخفاء من جانب المستوطنين. (Ibid, 2012:136).

تتكرر هذه التحليلات لتطابق نتائج الدراسة التي أجراها يوسف منير (٢٠١٢، المركز الفلسطيني)، المذكورة أعلاه. إذ تشير نتائج الدراسة أن جزءا قليلا جدا من اعتداءات المستوطنين يتم تنفيذه كرد فعل، وفي سياق رفض المستوطنين للسياسات الإسرائيلية، كما يشير التقرير أن لا علاقة بين عنف المستوطنين و«عنف» الفلسطينيين. ويخلص التقرير أن الدافع المركزي لاستمرار هذه الاعتداءات وتزايدها، أن المستوطنين يعون جيدا أن لا رادع ولا حساب على أعمال العنف التي يقومون بها في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. (Munayyer, 2012:21)

تقارير مؤسسة «ييش دين» الإسرائيلية لحقوق الإنسان لا تترك مجال للشك في هذه الاستنتاجات وجميعها، كما تقارير مؤسسة «بيتسيلم»[٦] و «أوتشا»[٧]، تفيد أنه يتم غالبا إغلاق ملفات الشكاوى المرفوعة بالرغم من توفر أدلة تشير إلى عدم إجراء تحقيق كاف في هذه الاعتداءات، وبالرغم من توفر أدلة كافية تدين المعتدين.

- **أمثلة لأنواع عنف المستوطنين وسياسات مؤسسات الاحتلال غض النظر**

تشير مؤسسة «ييش دين» في تقريرها من عام ٢٠١١، وعلى سبيل المثال لا للحصر، أن المؤسسة قامت بمتابعة ٨٢٥ حالة من ضمنها ١١٣ ما زالت قيد البحث. ويشير التقرير أنه تم فقط في ٧٠ ملفا تقديم لوائح اتهام، ما نسبته ٨,٥٪ فقط من الحالات. وقد اختفت ٨ ملفات ولم يتم التحقيق فيها بتاتا. وقد تم إغلاق ٧٤٧ ملفا تصل نسبتهم إلى ٩٠,٥٪ من الحالات.

---

٦ على سبيل المثال، يرجى مراجعة تقرير «غض النظر: عدم الالتزام بواجب الدفاع عن الفلسطينيين في وجه عنف المستوطنين» بتسيلم (٢٠١١).

٧ على سبيل المثال يرجى مراجعة تقرير المؤسسة حول عنف المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، تشرين الثاني ٢٠١١. وتقرير إضافي حول عنف المستوطنين (٢٠٠٩).

ويضيف التقرير حول دور الشرطة أن من بين ٧٤٧ ملف تحقيق بمتابعة جمعية «بيش دين»، لم تبلغ الشـرطة عن سـبب إغلاق الملف في ٣٢ حالة. وفي الحالات الـ ٧١٥ المتبقية رافق الإغلاق أسـباب مختلفة، إذ تم إغلاق ٤٧٦ ملفا بحجة أن «الجاني غير معروف». ١٦١ ملفا بحجة «عدم وجود أدلة كافية». و١٥ حالة بحجة «لا مصلحة للجمهور». وفي حالتين بحجة أن الجاني غير مأهل للعقاب.

أما حول أنواع الجرائم، فتشير المعطيات أن ٤٦,٧٪ من بين القضايا تتعلق بضـرر في الممتلـكات. انتهى التعامل مع ٣٧٧ ملفا مـن بينها ٣٦١ تم إغلاقه (٩٥,٨٪). ١٣ ملفـا تم فيها تقديم لائحة اتهام و ٣ ملفات أضاعتها الشـرطة. من بين الملفات التي أغلقت (٩٣,٢٪) أغلقت بسبب فشل في التحقيق.

يذكـر أن (٣٥,٢٪) من الملفات كانت شـكاوى عنف، وتم في (٨٤,٤٪) من الحالات إغلاقها. وتصل نسبة فشل الشرطة في جمع حقائق في مثل هذه الحالات إلى ٨١,٧٪.

أما الجرائم المتعلقة في السـيطرة على أراضي الفلسـطينيين فتصل نسبتها إلـى (١٣,٣٪) مـن الحالات. أغلق (٨٦,٥٪) منها، وتم تقديم لوائح اتهام في (١٢,٦٪) من الحالات. وتصل نسبة فشل الشرطة في مثل هذه القضايا ٦١,١٪.

ويضيـف التقرير أنه بين الأعـوام ٢٠٠٥-٢٠١١ تم تقديم لوائح اتهام بحق ٨,٥٪ من الحالات، وأن ٨٥٪ من أسباب إغلاق الملفات تعود إلى فشل الشرطة في التحقيق، ويعود الفشل في معظمه إلى فشل المحققين في الوصول إلى الجناة أو عدم قدرتهم على جمع أدلة كافية، وبعضه بسبب اختفاء الملفات، وأخرى تغلق بسبب «عدم وجود تهمة جنائية».

الخليل - خلفية عامة

تعتبـــر مدينة الخليل ثاني أكبر مدينة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتمثل مركزا خدماتيا واقتصاديا وإقليميا. ولم تســـلم الخليـــل، مثلها مثل باقي المدن، من تأثيرات الاســـتيطان، وربما كانت الأكثر تضررا. فمنذ المجزرة التي اقترفها المســـتوطن باروخ غولدشـــطاين ضد مصلين مسلمين في الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤، يتبع الجيش الإســـرائيلي في الخليل سياســـة معلنة ورسمية تستند إلى مبدأ الفصل، الذي يُطبّق أسلسًا عبر فرض قيود شديدة على حركة الفلسطينيين في مركز المدينة، حيث أقيمت فيه مســـتوطنات كثيرة. ومؤخرًا، عمّق الجيش هذا الفصل حيث أقام جدارًا على طول الشـــارع في مركز المدينة، وقرّر أنّ الشـــارع المُعبد مُعدّ لليهود، وأنّ المعبر الضيق والمُشوّش ما وراء الجدار مُخصص للمُشاة الفلسطينيين («بيتسيلم»، ٢٠٠٣).

وفي أعقاب اتفاق الخليل، الذي تم التوقيع عليه في كانون الثاني عام ١٩٩٧، تم تقسيم المدينة إلى منطقتين: منطقة H1 والتي تشكل ٨٠٪ من المساحة الكلية لمدينة الخليل، ويسكن فيها حوالي ١١٥,٠٠٠ فلسطيني، وضع هذا القسم تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة. ومنطقة H2، ويسكن فيها حوالي ٣٥,٠٠٠ فلسطيني وحوالي ٥٠٠ مستوطن إسرائيلي، بقيت هذه المنطقة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، بينما نقلت الصلاحيات المدنية فيها للسلطة الفلسطينية. وخلال انتفاضة الأقصى عاد الجيش الإسرائيلي وسيطر مجددا على منطقة H1.

الظروف الحياتية للمواطنين الفلسطينيين في منطقة H2

منذ بداية الانتفاضة، أخذت الظروف الحياتية للمواطنين الفلسطينيين في منطقة H2 بالتدهور بشكل واضح، خاصة في منطقة القصبة، بسبب المستوطنات التي أقيمت بجوارها. جراء ذلك، تركت العائلات المقتدرة اقتصادياً بيوتها وانتقلت للعيش في أماكن أخرى. بالإضافة إلى ذلك، هنالك عوامل أخرى أدت إلى النزوح عن تلك المنطقة، حيث عانى المواطنون الفلسطينيون بشكل شبه يومي من اعتداء المستوطنين عليهم وعلى ممتلكاتهم. إضافة إلى ذلك قام المستوطنون برجم الفلسطينيين بالحجارة وشتمهم، وإتلاف ممتلكاتهم والاستيلاء على بيوتهم. وفي إحدى الحالات من عام ٢٠٠٢، قتل المستوطنون الصبية نفين جمجوم ابنة الأربعة عشر عاماً («بيتسيلم» ٢٠٠٣).

وبحسب التقرير من عام ٢٠٠٧، يعتبر وضع القيود على حركة تنقل الفلسطينيين في الخليل من أسوأ الإجراءات المفروضة في الأراضي المحتلة. إذ يفرض الجيش الإسرائيلي منع التجول على المواطنين الفلسطينيين في منطقة H2 كإجراء روتيني، وذلك إما رداً على إصابة أحد المستوطنين، أو لتسهيل حركة مرور المستوطنين بحرية، ولقيامهم بالاحتفال بمناسبات عامة.

وحسب التقديرات المختلفة، أغلق ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ حانوت ومحل تجاري في هذه المنطقة من بداية الانتفاضة. كما شلّت الحركة في منطقة القصبة وباب الزاوية– اللتان تعتبران المركز التجاري في مدينة الخليل– كلياً. أدى عدم القدرة على التنقل بحرية وكسب الرزق إلى ازدياد مستوى البطالة، وإلى ازدياد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. إضافة إلى ذلك، مسّت القيود القاسية على حرية الحركة والتنقل مست بحق المواطنين في الحصول على خدمات صحية وتعليمية بشكل منتظم.

ويضيف ذات التقرير، أن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في منطقة H2 يعانون من العنف الشديد الذي يقوم به أفراد من شرطة حرس الحدود والجنود. وأن وجود

المستوطنين داخل مدينة الخليل يشكّل العامل الأساسي الذي يؤدي إلى المس الخطير بحقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين. وكما في حالات أخرى من عنف المستوطنين، تشهد الخليل امتناع أفراد قوات الأمن الإسرائيلي عن حماية الفلسطينيين خلال هذه الأحداث العدوانية، ولا يقوم هؤلاء بتطبيق القانون ضد المخالفين في وقت لاحق. ولا تقوم قوات الأمن في الحالات التي تتوقع فيها حدوث أعمال عنف بالاستعدادات اللازمة لمنع هذه الأعمال («بيتسيلم»، ٢٠٠٧).

لم يختلف الحال مع السنين، بل على العكس ازداد سوءا، ففي تقرير لنفس المؤسسة، «بيتسيلم»، عن وسط المدينة (٢٠١١)، تؤكد فيه أن سياسة الفصل وغض النظر عن معاناة الفلسطينيين، أدت إلى انهيار الاقتصاد وسط مدينة الخليل ونزوح واسع للسكان الفلسطينيين. وتُظهر نتائج المسح الذي أُجري من أجل إعداد التقرير، أن الفلسطينيين نزحوا عن ما لا يقل عن ١٠١٤ شقة سكنية وسط مدينة الخليل، علما أن هذه الشقق تُشكل ٤١,٩٪ من مجموع الشقق السكنية في هذه المنطقة. كما يتضح من نتائج المسح أن ١٨٢٩ محلا تجاريا فلسطينيا في المنطقة التي جرى مسحها أصبحت مهجورة، علما أن هذه المحلات التجارية المغلقة تشكل ٧٦,٦٪ من مجموع المحال التجارية في هذه المنطقة. ٦٢,٤ ٪ من المحال التجارية المغلقة، وعددها ١١٤١ محلا، تم إغلاقها خلال الانتفاضة الثانية، و٤٤٠ محلا منها جرى إغلاقها بأوامر عسكرية.

ويضيف التقرير أن الجيش الإسرائيلي فرض خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الانتفاضة الثانية منع التجول في وسط الخليل لمدة تزيد عن ٣٧٧ يوما، من بينها فترات متواصلة امتدت إلى ١٨٢ يوما، مع استراحات قصيرة للتزود بالحاجيات. بالإضافة إلى ذلك، فقد فرض الجيش الإسرائيلي شريطا متواصلا في وسط مدينة الخليل يُحظر فيه بصورة تامة تنقل السيارات الفلسطينية، باستثناء شارع عثمان بن

عفان (محور تسيون) الذي يسمح الجيش فيه منذ عام ٢٠٠٩، بمرور سيارات تابعة لسكان الشارع الذين حصلوا على تصريح شخصي. وتوجد في هذا الشريط مقاطع من شوارع يُحظر السير فيها للمارة الفلسطينيين. إن هذا الشريط يؤثر على المدينة بأسرها لأنه يغلق الشارع الرئيسي الذي يربط شمالي المدينة مع جنوبها («بيتسيلم»، ٢٠١١)

ويؤكد تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية من عام ٢٠١٠ عبر أمثلة توضح العلاقة ما بين المستوطنات والقيود المفروضة على الوصول، مدى تأثر سكان الخليل فيما يتعلق بامكانيات التنقل. ويكتب التقرير عن الوصول إلى الخليل من جهة الجنوب أن شارع رقم ٦٠ يعتبر شريان حركة المرور الأساسي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وإن حجم الحركة المرورية للفلسطينيين عبر المقطع الـذي يمتـد من مدينة الخليل نحو الجنوب، بالرغم من إزالة بعض متاريس الطرق خلال السـنتين الأخيرتين، أقل بكثير مما كان عليـه الحال قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. ويعزى هذا الوضع إلى حد كبير إلى الإبقاء على معيقي حركة رئيسـيان يمنعان الوصول إلى هذا الشـارع. أحد هذه المعيقات يغلق مدخل بلدة الظاهرية والقـرى المجاورة (ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ نسـمة)، محـولا حركة المرور من مدينة الخليل وإليها إلى شـوارع أطول وأقل جودة تمر عبر منطقة كثيفة بالسـكان تقع شـرق مدينة الخليل (منطقة بلدة دورا)، وقد برر الجيش الإسـرائيلي هذا الإغلاق بصفته إجراء ضروريا لحماية مستوطنة عتنئيل (٧٦٠ نسمة) الواقعة مقابل مدخل بلـدة الظاهرية. يعمل هذا الإغلاق إلى جانب معيق حركة آخر (بوابة طريق) تغلق المدخل الجنوبي لمدينة الخليل، وهو ما يحول ٧٠,٠٠٠ فلسـطيني آخرين يعيشون في قرى تقع بالقرب من مدينة الخليل للسـفر عبر الطريق البديلة الطويلة المذكورة آنفـا، و تؤدي إلى المدينة من الشـرق، وفي هذه الحالـة، فقد أعطت الاحتياجات الأمنية لمستوطنة حاجاي (٥٥٠ نسمة) والواقعة بالقرب من المدخل المسدود، مبررا

لهذا الإغلاق. يشكل هذا المقطع من شارع رقم ٦٠ أحد أهم الطرق التي تربط بين مستوطنات إسرائيلية في محافظة الخليل، كما وتربط تلك المستوطنات بإسرائيل.

ازدياد الأوضاع الإنسانية والاقتصادية سوءًا في الخليل

تزداد الأوضاع في الخليل سوءا، وهذا ما يؤكده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة – «أوتشا» (٢٠١٣)، ويؤكد المكتب أن وجود المستوطنين داخل مدينة الخليل يجعل من المدينة أكثر المناطق تضررا. ويضيف التقرير: بلغ تعداد السكان في هذه المنطقة ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ فلسطيني ما زالوا يعيشون إلى جانب بضع مئات من المستوطنين الذين يقيمون في أربع مستوطنات منفصلة. يعيش أكثر من ٦,٠٠٠ فلسطيني في أحياء متاخمة للمستوطنات الأربع، بما في ذلك الجزء الأكبر من مدينة الخليل القديمة. يقيم الجيش الإسرائيلي أكثر من ١٢٠ عائقا ماديا تفصل هذه المنطقة عن بقية المدينة، بما في ذلك ١٨ حاجزا يؤمها الجنود بصورة دائمة. يفرض على العديد من الشوارع في هذه المنطقة التي تؤدي إلى المستوطنات الإسرائيلية حظر على حركة مرور السيارات الفلسطينية وبعضها يحظر فيه أيضا التنقل مشيا على الأقدام. وقد أصيب منذ بداية عام ٢٠١٢ ما يقرب من ٧٠٠ فلسطيني على يد القوات الإسرائيلية أو المستوطنين في مدينة الخليل.

وبحسب التقرير ذاته («أوتشا»، ٢٠١٣) أدت القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول منطقة الخليل إلى جانب المضايقات المنهجية التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون وأحيانا القوات الإسرائيلية، إلى تشريد آلاف الفلسطينيين[٨] وتدهور

٨ وفقا لمسح أجراه مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – جمعية بتسيلم وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، هجر الفلسطينيون ما يزيد عن ٤٠ بالمائة من المساكن وهي تقدر بما يزيد عن ١,٠٠٠ منزل في المناطق المحظورة (بتسيلم، ٢٠١١).

الظــروف المعيشــية للذين قرروا البقاء ولم يهجروا مــن منازلهم بعد. إضافة، يواجه الفلسطينيون سكان المناطق المحظورة تحديات جدية من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المدارس والخدمات الصحية الطارئة والمياه والصرف الصحي.

ويعتبــر التعليــم أحد الخدمات الرئيســية المتضررة في المناطق المقيّدة. ويشــير تقريــر تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية («أوتشــا» ٢٠١٢)، إنه يوجد ١٢ مدرســة فلسطينية في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، من بينها خمس مدارس تقع في المنطقة المقيّدة، وقد شهد العام الدراسي السابق للتقرير ١٣٠٠ طالبة و ٦٧٠ طالبا يدرســون في هذه المدارس، إلى جانب هيئات تدريســية تضم ١١٠ معلماً وموظفاً.

ويضيــف التقريــر، أنه نظرا لمنع الســيارات الفلســطينية مــن التنقل في بعض الشــوارع الرئيســية – إضافة إلى الإجراءات المطبقة للتحكم بدخول المشاة إلى هذه المناطق، فالطريق الوحيدة لوصول معظم الطلاب والهيئة التدريسية إلى المدارس، في هذه المنطقة، هي الســير على الأقدام. واجتياز حاجز أو أكثر، بحســب المنطقة التي يحضرون منها.

ولعبــور بعض الحواجز على الطــلاب والمعلمين في هذه المدارس أن يمروا بجهاز الكشــف عن المعادن، بالإضافة لتفتيش الجنود لحقائبهم المدرســية. بالرغم من ذلك تتسم الإجراءات المحددة والاستثناءات المحتملة المطبقة على كل حاجز بأنها عشوائية. فعلى سبيل المثال، توقف العمل بموجب تفاهم تم التوصل إليه ما بين الإدارة المدنية ووزارة التعليم في السلطة الفلسطينية في تشرين الأول ٢٠١١ ، يتيح للمعلمات اللواتي يعبرن الحاجز المؤدي إلى مدرسة قرطبة بتجنب كاشف المعادن في الشهر ذاته، ولكن أعيد تطبيق هذا الإجراء في كانون الثاني ٢٠١٢، بحسب التقرير. («أوتشا»، ٢٠١٢)

ويعرض المشـــي على الأقدام إلى المدرســـة، الكثير من الأطفال الفلســـطينيين في هذه المناطق إلى عنف المســـتوطنين وقوات الأمن، وقد تم تســـجيل ارتفاع ملحوظ في العنف في كانون الثاني وشباط ٢٠١٢ وتضمنت ٤٠ حادث عنف واعتقال عشوائي، وعمليات تفتيش للمنازل والأشـــخاص على يد القوات الإســـرائيلية، وقد تأثر بالعديد من هذه الحوادث أطفال كانوا في طريقهم إلى المدارس. ويخلص التقرير أنه وبغض النظر عن التقلب في وتيرة حوادث العنف فقد حولّ نظام الوصول المطبق في المنطقة المقيدة على مدار عقود من الزمن الرحلة اليومية للطلاب والمعلمين إلى المدرسة ومنها إلى رحلة طويلة وخطرة وغير متوقعة، الأمر الذي ينعكس سلبيا على صحة المتضررين النفسية وعلى تحصيل الطلاب الدراسي («أوتشا»، ٢٠١٢).

ويضيف التقرير أن الســـلطات الإســـرائيلية تبرر القيود المفروضة على الســـكان الفلسطينيين بالقول إنها وسيلة لحماية المستوطنين المقيمين في المدينة، وكذلك لحماية غيرهم من الزوار الإســـرائيليين، و من أجل الســـماح للمستوطنين بأن يعيشوا حياة طبيعية.

وكما الحال في عنف المســـتوطنين عموما، وعلى الرغم من التوصيات في التقارير المختلفة، تشير الورقة إلى خروقات خطيرة في فرض سيادة القانون على المستوطنين المتورطين في حوادث أعمال العنف والترهيب ضد الفلسطينيين. وتشمل هذه الحوادث أعمال التخريب وإتلاف الممتلكات واعتداءات جسدية وشتائم ومضايقات يتعرض لها الأطفال، ودون توجيه أي اتهام، فقد أغلقت الشرطة الإسرائيلية الغالبية العظمى من الشكاوى التي قدمت ضد اعتداءات المستوطنين في السنوات الأخيرة («أوتشا»، ٢٠١٣)[٩].

٩ للإطلاع على أوضاع إحدى القرى في تلال جنوب الخليل يرجى مراجعة تقرير «اوتشا» حول مجتمعات مسافر يطا (اوتشا ٢٠١٣). http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_massafer_yatta_case_study_2013_05_23_arabic.pdf

مصادر

مقالات:

- أبو فرحة، ســائد. موسم قطف الزيتون في فلسطين: بين تنامي اعتداءات المستوطنين وضيق ذات يد الفلسطينيين. *مجلة الدراسات الفلسطينية*، صيف ٢٠١٢.
- جمّال، أمل. مصادر قوة المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف ٢٠١٢، ٨٤–١٠٥.
- كنفاني، نعمان وغيث، زياد. *الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية*. ٢٠١٢، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- شــلحت، أنطون. جماعات «جباية الثمن» الاســتيطانية: سيف للجيش اللإسرائيلي أم علية. *مجلة الدراسات الفلسطينية*، صيف ٢٠١٢، ١٢٦–١٣٩.

Munayyer, Yousef. When Settler Attack, 2012. The Palestinian Center

تقارير مؤسسات غير حكومية:

- «بيتسيلم»: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.
- Neither Law Nor Justice: Extrajudicial Punishment, Abduction, Unlawful Arrest and Torture of Palestinian Residents of the West Bank by the Palestinian Preventive Security Service, 1995 (English)
- Tacit Consent: Law Enforcement towards Israeli Settlers in the Occupied Territories, 2001 (English)
- Hebron, Area H-2: Settlements Cause Mass Departure of Palestinians, 2003 (English).
- Forbidden Roads: The Discriminatory West Bank Road Regime, 2004 .
- Under the Guise of Security: Routing the Separation Barrier to Enable Israeli Settlement Expansion in the West Bank, 2005
- Ghost Town: Israel's Separation Policy and Forced Eviction of Palestinians from the Center of Hebron, 2007 (English).
- Access Denied Israeli measures to deny Palestinians access to land around settlements, 2008
- Foul Play Neglect of wastewater treatment in the West Bank, 2009 (English)

- By Hook and by Crook Israeli Settlement Policy in the West Bank, 2010
- Hebron City Center, 2011 (Arabic)
- Under the Guise of Legality Declarations on state land in the West Bank, 2012.
- Land Expropriation and Settlements, 2014.
- Restriction of movement Checkpoints, Physical Obstructions, and Forbidden Roads, 2014 (Arabic).

- تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا).

- Territorial Fragmentation of the West Bank, May 2006.
- Olive Harvest Fact Sheet, 2006 (Arabic)
- The Humanitarian impact on Palestinians of Israeli Settlements and other infrastructure in the west Bank, July 2007 (English)
- The Olive Harvest In The West Bank And Gaza Fact Sheet, October 2008 (Arabic)
- Restricting Space: The Planning Regime Applied by Israel in Area C of the West Bank, 2009 (Arabic)
- West Bank Movement and Access Update, 2010 (Arabic)
- West Bank Movement and Access Update, 2011 (Arabic)
- West Bank Movement and Access Update, 2012
- Olive Harvest Factsheet, 2012 (Arabic)
- How dispossession happens: the takeover of Palestinian water springs by Israeli settlers, 2012 (Arabic)
- The Humanitarian Impact of Israeli Settlements in Hebron City, 2013 (Arabic)

- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين.

- Growing up between Israeli settlements and soldiers (2014) defense for children international Palestine (English)
- Under Attack: Settler Violence against Palestinian Children in the Occupied Territory (English).

- يش دين .(Yesh Din)

- Police investigation of vandalization of Palestinian trees in the West Bank, 2011 (English).

- حاخامون من أجل حقوق الإنسان.

- «Kerem Navot»: Israeli Settlers Agriculture as a Means of Land Take-over in the West Bank» rabbis for human rights (2013) English.

صدر حديثاً عن «مدار»

صدر حديثاً عن «مدار»